

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

أثر الرسوم على الإيرادات في بلدية طولكرم

إعداد

روان باسم عبدالله عمر

إشراف

أ.د. طارق الحاج

د. معاذ الأسمر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021

أثر الرسوم على الإيرادات في بلدية طولكرم

إعداد

روان باسم عبدالله عمر

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2021/11/22 م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

.....

.....

.....

1. أ. د. طارق الحاج / مشرفاً ورئيساً

2. د. معاذ الاسمر / مشرفاً ثانياً

3. د. سهير الشوملي / ممتحناً خارجياً

4. د. عبدالفتاح الشملة / ممتحناً داخلياً

الإهداء

الى صاحب الفضل الأول والأخير الى الهادي سواء السبيل... الله عز وجل راجية منه التوفيق
والنجاح الى من قال فيهما الحق "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما
ربياني صغيرا" (الإسراء، 24)

الى والدي ووالدتي أطال الله في عمرهم وأمدهم بالصحة والعافية.

الى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية رفيق دربي زوجي الغالي "عوض"

أطفالي محمد وجاد وسهير

الى أهل زوجي وعائلي الثانية بمقام أبي وأمي

الى أخوات زوجي وإخوانه وكل من شجعني على إتمام هذه الرسالة

إلى أرواح الشهداء اللذين رووا بدمائهم الطاهرة ارض فلسطين رحمهم الله جميعا وأسكنهم فسيح

جناته

والى أسرانا خلف سجون الاحتلال.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين القائل "لئن شكرتم لأزيدنكم" أتقدم واخص بالشكر الدكتور الفاضل مشرف رسالتي الأستاذ الدكتور طارق الحاج والذي لم يتردد في منحي وقته وجهده ونصحه من اجل إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر من الدكتور معاذ الأسمر المشرف الثاني على رسالتي

وأتقدم بالشكر والتقدير الى الصرح العلمي الشامخ "جامعة النجاح الوطنية وكافة أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العليا

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في الدهم المعنوي لانجاز وإتمام هذا العمل فجزاهم الله من الخير كله ومن الثواب جله

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر الرسوم على الإيرادات في بلدية طولكرم

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: روان باسم عبد الله عمر

Signature:

التوقيع: روان عمر

Date:

التاريخ: 11/11/2022

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى	الرقم
ت	الإهداء	
ث	الشكر والتقدير	
ج	الإقرار	
ح	فهرس المحتويات	
د	فهرس الجداول	
ذ	الملخص باللغة العربية	
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهميتها	
2	المقدمة	1.1
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها	1.2
4	أهداف الدراسة	1.3
4	فرضيات الدراسة	1.4
4	أهمية الدراسة	1.5
5	مصطلحات الدراسة	1.6
7	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
8	مقدمة	2.1
9	أنواع الإيرادات العامة	2.2
10	الرسوم	2.3
11	الأساس التشريعي للرسوم	2.3.1
11	الأساس الدستوري للرسوم	2.3.2
12	الأساس القانوني للرسوم	2.3.3
13	خصائص الرسوم	2.3.4
14	أنواع الرسوم	2.3.5
14	مميزات الرسوم	2.3.6
15	الفرق بين الرسوم والإيرادات الأخرى	2.3.7
18	طرق تقدير الرسوم	2.4
19	آلية فرض الرسوم	2.5

19	لهيئات المحلية الفلسطينية	2.6
20	الإطار التنظيمي والتشريعي للهيئات المحلية في فلسطين	2.7
23	دور الهيئات المحلية في التنمية الاقتصادية	2.8
24	آليات وطرق تحديد الرسوم في فلسطين	2.9
29	الرسوم في موازنة الهيئات المحلية	2.10
39	الإيرادات (الرسوم) في موازنة الهيئات المحلية	2.11
41	الدراسات السابقة	2.12
46	التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها	2.13
48	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	
49	منهج الدراسة	3.1
49	الحدود المكانية والزمانية للدراسة	3.2
49	نموذج الدراسة ومتغيراتها	3.3
50	أداة الدراسة	3.4
50	إجراءات الدراسة	3.5
51	المعالجة الإحصائية	3.6
52	الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها	
58	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
59	النتائج	5.1
60	التوصيات	5.2
62	المصادر والمراجع	
b	Abstract	

فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
15	أوجه الاختلاف بين الرسوم والغرامة	جدول رقم (1)
16	أوجه الشبه والاختلاف بين الضريبة والرسوم	جدول رقم (2)
53	معاملات الارتباط بين المتغيرات	جدول رقم (3)
54	اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج	جدول رقم (4)
55	اختبار القيم المتطرفة ال Skewness وال Kortosis	جدول رقم (5)
55	نتائج اختبار ال Regression لاسباب الظاهرة	جدول رقم (6)

أثر الرسوم على الإيرادات في بلدية طولكرم

إعداد

روان باسم عبدالله عمر

إشراف

أ.د. طارق الحاج

د. معاذ الأسمر

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى أثر الرسوم على إيرادات بلدية طولكرم ما بين الأعوام (2016-2020)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم جمع البيانات عن طريق الموازنات العامة للهيئات المحلية في محافظة طولكرم عبر سنوات الدراسة وقد تم تحليل هذه البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (STATA)، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان أهمها انه يوجد اثر للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم وان الزيادة في وحدة واحدة في الرسوم ستؤدي الى زيادة في 28.5% في الإيرادات العامة. وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها اقترحت الدراسة التوصيات التالية زيادة الرقابة على عملية تحصيل الرسوم في بلدية طولكرم، زيادة فعالية عملية جباية الرسوم في الهيئات المحلية، منح الإعفاءات التي تشجع المواطنين على سداد ما يترتب عليهم من رسوم ضمن ضوابط محددة واطر زمنية تخدم مصلحة الهيئة المحلية.

الكلمات المفتاحية: الرسوم، الهيئات المحلية، الإيرادات العامة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تعتبر الرسوم من أهم مصادر الإيرادات في مختلف مؤسسات الحكم المحلي الفلسطيني وخاصة في البلديات، والتي تعتمد على إيرادات هذه الرسوم من اجل القيام بالأعمال الموكلة بها من جهة ومن اجل دفع الالتزامات المتركمة عليها سواء كانت تسديد فواتير الماء والكهرباء للشركة القطرية الإسرائيلية أو دفع رواتب موظفيها من جهة أخرى وبالتالي فان هذه الإيرادات هي ليست مبلغ ثابت بالنسبة للبلديات فهي تتأثر بالظروف والأوضاع التي تعيشها المنطقة (نبيل، 2008).

فالمراد المالية للبلدية هي متغيرة ومتبدلة تبعا لظروف المحيطة والمفاجئة التي تتعرض لها فهي ترتفع في أوقات استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد وتنخفض في حالة عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد كما حدث عندما تم إعلان حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية في 2020/3/6 نتيجة انتشار فيروس كورونا حيث أغلقت البلديات أبوابها أمام المواطن لمدة 3 شهور حيث لم تقم بجباية الرسوم من المحلات التجارية كونها مغلقة بسبب الجائحة، مما ترك آثار سلبية عليها تمثلت بانخفاض إيراداتها بسبب عدم توجه المواطنين لدفع الرسوم المتركمة عليهم من رسوم الحرف ورسوم القارمات ورسوم التراخيص من جهة وعدم قيام موظفيها بتحصيل هذه الرسوم من المواطنين من جهة أخرى والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج تنعكس بشكل مباشر على المصلحة العامة للبلد وعلى البلدية بشكل خاص (الخاروف، 2008).

ومن نتائج انخفاض إيرادات رسوم البلديات تراكم فواتير كهرباء وماء على البلديات الضفة الغربية لصالح الشركة القطرية الإسرائيلية التي قامت بقطع التيار الكهربائي عن مناطق في الضفة الغربية لمدة ساعات معينة كما قامت بخفض قدرة الكهرباء كوسيلة للضغط على البلديات من اجل دفع الفواتير المتركمة، كما أدى إلى تأخر البلديات عن دفع رواتب موظفيها بسبب انخفاض إيراداتها (جودة، 2015)

ومن اجل تعويض انخفاض الإيرادات من الرسوم (وهي مبلغ من المال يدفعه الفرد إلى البلدية من اجل الحصول على خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص أو من اجل قيام بالبلدية بتقديم خدمة معينة للفرد) قامت البلديات الفلسطينية في جميع مناطق الضفة الغربية بتقديم خصم تشجيعي للمواطنين يتراوح ما بين 5-20% على رسوم الحرف والصناعات ورسوم القارمات من اجل تشجيع المواطنين على تسديد الرسوم المستحقة عليهم للبلدية (صبري، 2019).

ومن منطلق أهمية هذه الرسوم جاءت هذه الدراسة لفهم أثر الرسوم على إيرادات الهيئات المحلية الفلسطينية دراسة حالة بلديات محافظة طولكرم.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعتبر الرسوم التي يتم استيفائها من الأفراد مقابل الخدمات التي يطلبها الأفراد من البلدية من أهم الموارد المالية للبلديات خاصة في الدول النامية ومنها فلسطين، حيث تقوم البلدية من خلال هذه الإيرادات بتسديد الالتزامات المترتبة عليها والتي من أهم دفع فاتورة الماء والكهرباء للشركة القطرية الإسرائيلية حيث أن إسرائيل تقوم بالضغط على البلديات من اجل دفع هذه الفواتير من خلال التهديد بقطع خدمة الكهرباء عن البلديات في حال التأخر عن دفع الفواتير، وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في الآثار السلبية المترتبة على انخفاض إيرادات الهيئات المحلية الفلسطينية المحصلة من الرسوم والتي انعكس بشكل سلبي على قدرة البلديات الفلسطينية على القيام بالمهام الموكلة بها.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما هو اثر الرسوم على إيرادات بلدية طولكرم؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. هل يوجد اثر لعدد سكان الهيئة المحلية على إيراداتها الناتجة عن الرسوم؟
2. هل يوجد اثر لعدد أعضاء الهيئة المحلية على إيراداتها الناتجة عن الرسوم؟
3. هل يوجد أثر لعمر الهيئة المحلية على إيراداتها الناتجة عن الرسوم؟

1.3 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى أثر الرسوم على إيرادات بلدية طولكرم، ويتفرع منه ما يلي:

1. التعرف على قيمة إيرادات بلدية طولكرم المحصلة من الرسوم.
2. إبراز أهمية الرسوم والتعرف الى أنواعها وكيف يتم جبايتها بالنسبة لموارد البلدية وتحليل ودراسة أسباب ارتفاع وانخفاض الرسوم المستحقة والمحصلة لصالح للبلديات.
3. التعرف على مصادر الموارد المالية وكيفية لتخطيط النفقات بناء على هذه المصادر.

1.4 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم.

الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى عدد سكان الهيئة.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى لعدد أعضاء الهيئة.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى لعمر الهيئة المحلية

1.5 أهمية الدراسة

تبرز أهمية الموضوع، باعتباره يحتل أهمية قصوى في المجتمع الفلسطيني ولم يستوف حقه في البحث والدراسة أسوة بالموضوعات الفلسطينية الأخرى، حيث تركزت دراسات على الجانب التاريخي والسياسي (جودة، 2015). أما الدراسات التي اقتربت من مثل هذا الموضوع فقد كانت

موجزه ومختصرة ولم تُعنَ بالعوامل التي أثرت على إيرادات بلديات محافظة طولكرم، بالإضافة إلى أنها لم تعالج بشكل مباشر أثر الرسوم على إيرادات بلديات محافظة طولكرم، وفيما يلي أهم النقاط التي تعكس أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية والعملية.

أولاً: الناحية النظرية:

- ستعمل هذه الدراسة على فتح آفاق البحث العلمي في هذا المجال، وستلقي الضوء على العديد من الجوانب البحثية التي ما زالت طي الكتمان المعرفي من خلال العديد من المقترحات البحثية التي تقدمها.
- ستعمل هذه الدراسة على إثراء المكتبة الفلسطينية بدراسة حديثة عن أثر الرسوم على إيرادات بلديات محافظة طولكرم في ضوء التغيرات على الساحة الفلسطينية.

ثانياً: الناحية العملية:

- تسليط الضوء على أهم مصادر الإيرادات في البلديات الفلسطينية والتي من أهمها الرسوم بمختلف أنواعها، والبحث عن طرق زيادة الإيرادات لبلديات محافظة طولكرم، والبحث أكثر في أسباب انخفاض إيرادات الهيئات المحلية، ومحاولة إيجاد الحلول لانخفاض إيرادات الهيئات المحلية.
- من شأن المقترحات التي ستقدمها هذه الدراسة أن تسهم في مساعدة صانعي القرار في البلديات من تحسين كفاءة البلديات الفلسطينية في تحصيل الرسوم بطرق حديثة وبأقل التكاليف.

1.6 مصطلحات الدراسة

البلدية: هي إدارة محلية ذات صفة عامة، وشخصية معنوية، تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي. فلها أن تستملك، وتشترى، وتقبل الهبات، وتبيع، وتنشئ العقود، وتتقاضى أمام المحاكم (قنداح، 2012، ص11).

الهيئات المحلية: هي مؤسسات أهلية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها وتعين حدودها بمقتضى أحكام القانون أو أي قانون صادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية ويتولى إدارة الهيئة، مجلس ينتخب أعضائه انتخاباً مباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات، ويحدد الوزير (وزير الحكم المحلي) بنظام يصدره، عدد أعضاء المجلس لكل هيئة محلية (جودة، 2015).

وزارة الحكم المحلي: هي أحد وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية يناط بها رسم السياسة العامة لإعمال مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، والإشراف على وظائفها واختصاصات هذه المجالس وشؤون تنظيم المشاريع العامة وأعمال الميزانيات والتفتيش المالي والإداري والقانوني والإجراءات الخاصة بتشكيل هذه المجالس، والقيام بالأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم والتخطيط الإقليمي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وتقوم بوضع أنظمة ولوائح لازمة من أجل تنفيذ واجباتها المنصوص عليها (خالد، 2015).

المجلس: مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشكل وفقاً لأحكام هذا القانون ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين (قنداح، 2012).

الرسوم: هي "مبالغ نقدية يقوم بدفعها الشخص للدولة مقابل الحصول على خدمة معينة يطلبها الفرد وتعود عليه بالنفع الخاص" (وهدان، 2012).

الإيرادات: هي عبارة عن "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإتفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ" (العنتري، 2018).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

في هذا الفصل تم التطرق لكل ما يتعلق بمتغيرات الدراسة من ناحية نظرية وستوضح الإيرادات العامة والرسوم وتعريف الإيرادات العامة، أنواع الإيرادات العامة، تعريف الرسوم، خصائص الرسوم، مميزات للرسوم، أنواع الرسوم وأشكالها، الفرق بين الرسوم والإيرادات الأخرى.

2.1 مقدمة

لتحقيق سيادة الدولة لا بد من اهتمامها بمواطنيها وتوفير احتياجاتهم وتقديم الخدمات العامة لهم، وهذا لا يتم إلا بتوفر مصادر الأموال التي تدعم المشاريع والخدمات، والكفاءات والخبرات البشرية المدربة والمؤهلة بالإضافة إلى توفر البنية التحتية اللازمة. وهنا تقوم الدولة بالحصول على الإيرادات العامة من مصادر مختلفة لتغطية النفقات العامة للمواطنين. (الفار، 2008)

ومع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وما يجاربه من تطور وتقدم في الدول قابل ذلك تطور في الإيرادات العامة. ففي الحياة البدائية لم يكن هناك أي ضرورة لوجود الإيرادات العامة في الحروب وذلك باعتقادهم أن الدفاع والحراسة عن الجماعة هو الوجه الوحيد للحياة المشتركة بين أفراد القبيلة الواحدة. وفيما بعد اختلف ذلك بحيث أصبح تمرکز الحكم بيد الحاكم. (ناشد، 2008)

ومع تطور مفهوم الدولة وازدياد صلاحياتها وازدياد مصاريفها ونفقاتها لم يعد الحاكم قادر على مواجهة الخدمات والحاجات العامة المتزايدة من إيراداته العامة. والحل كان بالطلب من الرعية وتقديم المساعدة من خلال التبرعات الاختيارية. ومع تطور الزمن أصبحت هذه التبرعات تفرض بشكل إجباري على المواطنين وذلك لتناقص الإيرادات الإقطاعية وعدم رغبة الرعية بتقديم التبرعات الاختيارية، فلذلك أصبح الإيرادات العامة تقطع من الرعية وذلك من أجل تغطية النفقات العامة. كما توالى ذلك ظهور مفهوم المال العام الذي يختلف عن أموال الخاصة للحاكم، ومع التطورات تم سن القوانين والقواعد التي تنظم العلاقة المالية للدولة مع الآخرين وذلك عن طريق السيادة والسيطرة، ومن هنا أصبحت الإيرادات العامة جزءاً أساسياً لتغطية النفقات العامة والتي من شأنها

أن تؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل ذلك يحقق الأهداف العامة للدولة. (عبد المنعم، 1994)

وترتبط الإيرادات العامة بمفهوم المالية العامة وتحصيل الدولة لها يعتبر خطوة أساسية ومهمة ولقد عرف (صدقي، 1964) بأنها "المصادر التي يجب على الدولة القيام بها من خلال مجالسها النيابية، فهي المصادر التي تجمع منها الدولة الأموال اللازمة لنفقاتها العامة المتعددة بهدف إشباع الحاجات العامة الضرورية لأفراد المجتمع". كما عرفت أيضاً "بالأموال التي تتدخل إلى الدولة من مصادر معينة وتحتاج إليها في مباشرة النشاط المالي".

وتعرف (الوادي و عزام، 2006) الإيرادات العامة بأنها "الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة".

أما من وجهة نظر الدراسة فيرى أن الإيرادات العامة: "مصادر الأموال التي تحصل عليها الدولة من تدفقات نقدية لسد النفقات العامة وبهدف إشباع الحاجات العامة".

2.2 أنواع الإيرادات العامة

تنقسم الإيرادات العامة حسب (الوادي و عزام، 2006) إلى:

1. الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية: وتعرف الإيرادات العامة بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بشكل دوري ومنتظم مثل الرسوم والضرائب أما الإيرادات غير العادية هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بشكل غير منتظم ومن مصادرها والقروض والهبات.
2. الإيرادات الإدارية غير الضريبية: تتمثل هذه الإيرادات بالرسوم والأتاوات والغرامات وتقطع هذه الإيرادات مقابل منفعة ينتفع بها الفرد.
3. الإيرادات الجبرية والإيرادات غير الجبرية: الإيرادات الجبرية هي تلك الإيرادات التي تفرض بشكل مباشر وإجباري على المواطن ومنها الضرائب والقروض الجبرية، أما الإيرادات غير الجبرية فهي إيرادات تحصل عليها الدولة بغير إكراه ومنها إيرادات المشروعات العامة، القروض الاختيارية.

4. الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة: الإيرادات الأصلية تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها وتعرف بالإيرادات الاقتصادية. والإيرادات المشتقة تتمثل في الاقتطاع الجزئي الذي تقتطعه من ثروة الآخرين ويشمل هذا النوع جميع الإيرادات باستثناء الإيرادات الاقتصادية.

2.3 الرسوم

مع تطور الدولة وزيادة الأعباء عليها وعدم قدرتها على سد الحاجات من إيرادات الضرائب لجأت الدولة إلى البحث عن موارد أخرى ففرضت الرسوم وكانت تطور الدولة يلحقه تطور في مفهوم الرسوم. فكانت الرسوم تفرض على المواطنين بشكل إلزامي على المواطنين والأموال وذلك مقابل حصولهم على منافع ورغبات خاصة بهم ومنها رسوم مزاوله بعض المهن والحرف، ورسوم الطرق وشقها. فالرسوم هي رسوم غير اعتيادية (إيرادات غير اعتيادية) وغير متكررة مثلها مثل الأتاوات والغرامات. (الحاج، 2008)

لقد عرف (فريهود، 1990) بأنها: " مبلغ نقدي يدفعه الفرد للدولة أو غيرها من أشخاص القانون العام جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له يترتب عليها نفع خاص له إلى جانب نفع عام". كما عرف (الجنابي، 1970) بأنه: " مبلغ نقدي جبري يدفعه الأفراد للدولة مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه منها، ويقترن النفع الخاص الذي يحققه الأفراد بالنفع العام الذي يحصل عليه المجتمع من خلال تنظيم العلاقة بين الهيئات والأفراد، فيما يتعلق بأداء الخدمات العامة".

كما عرفه (المهايني، 2013) مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها الدولة له، ويترتب عليها نفع خاص إلى جانب نفع عام. (المهايني، 2013).

أما الدراسة فيرى أنه اقتطاع نقدي من أجل الحصول على خدمة ينتفع منها الفرد وتعود بالنفع العام على المجتمع ككل.

2.3.1 الأساس التشريعي للرسوم

سنت وأقرت الدول المختلفة قواعد وأسس تحكم إنشاء الرسوم فرضها وتحديدها والإعفاء منها ، وتحصيلها واستيفائها، ومن المهم معرفته أن هذه القواعد والقوانين تتشابه في بعض الجوانب، ومن الضروري معرفته أنها ظهرت انعكاساً للمبادئ الدستورية والسياسات التشريعية. وهذه الرسوم ظهرت لتحقيق العديد من الأهداف ومنها الأهداف الاقتصادية أو تنظيمية أو اجتماعية. فيتشابه الرسم مع الضريبة بأن كلاهما إلزامي وإجباري، ففي فرض الرسوم يتم بموافقة السلطة التشريعية على القانون فبذلك تصبح بشكل إلزامي، وتجعل الفرد مجبراً على دفع قيمة رسمه (القيسي، 1998). وهناك بعض الحالات لا تتطلب قانون لبعض الرسوم فيكتفي بأن يصدر قانون بتفويض من الوزير المختص (وزارة مالية مثلاً) وهذا يعني أن الرسوم تصدر بشكل قانوني أو بناء على قانون وغير ذلك يعتبر لاغياً من الناحية الدستورية. وفي الحالات المستعجلة والتي تحتاج إلى تعديل بين الحين والآخر حتى لا يتم إشغال السلطة التشريعية به يتم تنظيم لوائح وقرارات إدارية تفوض الإدارات في فرضه (عمارة، 2018).

2.3.2 الأساس الدستوري للرسوم

نشأة الرسوم وفرضها

هناك عدة أساليب تتبعها الدول في فرض الرسوم ، ومن هذه المعايير والمبادئ التي اتبعتها وهي اعتبار أن التكاليف العامة أساسها العدل وتنمية الاقتصاد الوطني ولا تفرض إلا عند الحاجة، واحترام مصلحة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية وهذه المبادئ ظهرت في دستور كل من الإمارات والسعودية واليمن (العامري وعقيل، 2020). ولقد اتبعت هذه الدول مثل الجزائر واليمن وبولندا أسلوب فرض الرسوم بقانون يصدر عن البرلمان ، بينما البحرين والإمارات وسوريا ومصر اتبعت أسلوب فرض الرسم أو التكاليف بها في حدود القانون أو وفقاً للقانون أو بموجب القانون، أما عُمان نصت على عدم جواز استحداث أي رسم بأثر رجعي. أما في بعض الدساتير مثل الدستور الأثيوبي، فإن فرض الرسوم وتقديرها يتطلب أن يكون مبنياً على دراسات مسبقة وأن تتناسب فيه المنفعة والخدمة مع الرسوم المدفوعة (النافعي، 2016).

أما فيما يخص الإعفاء عن الرسوم فلقد اتبعت بعض الدول أسلوب الإعفاء من الرسوم بموجب النظام مثل السعودية، ودولا أخرى بناء على الأحوال المبينة في القانون كما في مصر والأردن، بينما اتبعت دولا أخرى كاليمن وبولندا أسلوب الإعفاء من الرسوم بالإعفاء بقانون (رزام، 2017).

2.3.3 الأساس القانوني للرسوم

يعتبر القانون الأساس التشريعي الذي يضمن تنفيذ الأحكام فيما يخص الرسوم وتحصيله. فالقانون هنا القانون المالي أو قوانين الموازنة العامة والقوانين الأخرى المتعلقة بالأموال العامة من تحصيل وإعفاء، ومن هذه القوانين الخاصة بالرسوم (البرغوثي، 2005):

1. الأسس من خلال القوانين المتعلقة بالأموال العامة

تتعلق بللقوانين المتعلقة بالأموال العامة أحكاما تفصيلية فمنها ما يتعلق بالإعفاء منها مثل قانون الإعفاء من الأموال العامة، ومنها ما يتعلق بتحصيل هذه الأموال العامة مثل قانون تحصيل الأموال العامة، كما وتطبق هذه القوانين على الرسوم باعتبارها جزءا من الإيرادات العامة.

2. الأسس القانونية للرسم في قانون الموازنة العامة

هناك بعض الدول وضعت الأسس القانونية ومنها فصلت عن القانون الأساسي. فالبحرين واليمن لقد وضعت الأسس القانونية للرسم، بينما في دول مثل عمان تم فصله عن الأساس القانوني، وهناك بعض الدساتير تكاد تخلو قوانينها من أحكام الرسم، مثل البحرين وسوريا يكون فرض الرسوم ضمن حدود القانون، وأيضا يمكن تحديد فئات الرسوم وزيادتها وتخفيضها بقرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء مثل البحرين.

2.3.4 خصائص الرسوم

يمكن ان نجل خصائص الرسوم حسب (عواد، 2013) بما يلي:

1. تتميز الرسوم بالاختيار فالمواطن غير مطالبين ومجبرين بتسديد الرسوم إلا بحالة طلبهم لخدمة عامة وبالتالي يصبح الدفع إجباري.
2. تمثل الرسوم إيرادات نقدية للخزينة العامة مقابل خدمة قدمتها الدولة للطرف الآخر.
3. في بعض الحالات تتجاوز النفقات الموضوعة على بعض أنواع الخدمات على إيرادات الدولة.
4. الصفة الإجبارية للرسم: يدفع الفرد مبلغ الرسم للجهة التي تقدم له الخدمة حيث تحدد الجهة المختصة بمقدار الرسم وطريقة تحصيله، وهناك نوعين من الإلبار من الضروري التمييز بينهم، فالأول الإلبار القانوني ويتمثل بالتزام الفرد بالدفع الجبري (دفع الرسوم) مقابل الخدمة التي تقدم له، والثاني الإلبار المعنوي يدفع الفرد الرسوم فقط في حالة قرار الفرد الإنتفاع بالخدمات التي تؤديها الخدمات العامة.
5. الصفة النقدية للرسم: قديما كانت طريقة الدفع بشكل عيني، لكن مع التطورات الاقتصادية اختفت هذه الظاهرة وأصبح دفع الرسوم نقدي من أجل الحصول على الخدمات العامة. فأصبح الطابع النقدي على جميع العمليات سواء إيرادات الدولة أو نفقاتها.
6. المقابل المزدوج للرسم: عند دفع الفرد للرسوم للهيئات العامة المختصة بذلك. يحصل الفرد بشكل خاص على المنفعة ولكن يتعدى ذلك بالحصول على النفع العام للمجتمع، لاقتران الوضع الخاص بالوضع العام. فالفرد يحصل على الخدمة وتقوم الهيئات بتقديم هذه المنفعة لأفراد المجتمع. وكمثال واضح على ذلك الرسوم القضائية التي يدفعها للحصول على خدمات مرفق للقضاء يترتب عليها في ذات الوقت تحقيق نفع خاص وذلك بتحصيل المتقاضي لمنفعته الخاصة وتحقيق الأمان والعدل في المجتمع.

2.3.5 أنواع الرسوم

فيما يلي أهم أنواع الرسوم في الدولة ومنها: (عواد، 2013)

1. الرسوم القضائية: الرسوم التي يدفعها الأفراد مقابل الحصول على خدمة قضائية فعند رفع الفرد دعوة قضائية يجب عليه الدفع للدعوة ويكون بشكل مقتطع أو نسب مئوية من قيمة الدعوة القضائية وفي حالة أخرى يكون الدفع لكاتب العدل وتسمى بالرسوم العدلية.
 2. الرسوم الإمتيائية: الرسوم التي يدفعها الفرد ليميز عن غيره مثل رسوم الحصول على جواز سفر.
 3. الرسوم الإدارية: الرسوم التي يدفعها الفرد مقابل خدمة إدارية تقدمها الهيئات المحلية منها رسوم الصحة والبريد وغيرها.
 4. الرسوم الاقتصادية: وهي الرسوم التي تؤخذ عن خدمة تقدمها الدولة لها علاقة بالنشاط الاقتصادي مثل رسوم مزاوله الحرف والمهن ورسوم المباني.
- وهناك العديد من أنواع الرسوم بشكل عام منها: رسوم السيارات، رسوم تسجيل ومراقبة السيارات، رسوم التسجيل والنشر، رسوم الاستيراد ورسوم التسجيل العقاري.

2.3.6 مميزات الرسوم

تتميز الرسوم بما يلي (القناوي، 2006):

1. اختيار الدفع باختيار الانتفاع من الخدمة العامة من الضروري أن يقدم المستفيد مبلغ رسمه حتى لا تضيق مصلحته ويحصل على الميزة المحددة التي يريدتها. ومثال ذلك أن يختار الفرد أن يسجل عقاره مقابل أن يدفع رسومه ويحصل على التسجيل وأن لا يدفع الرسوم فيضيع حقه في العقار. ولذلك تعتبر الرسوم من الإيرادات السيادية التي لا يمكن لأي شخص أن يطبقها غير الدولة.

2. المنفعة الخاصة من الخدمة العامة

الرسم هو مبلغ مالي يدفعه الفرد للدولة مقابل حصوله على خدمات خاصة يحتاجها ويطلبها، فالهدف الأساسي من الخدمة هو الحصول الفرد على النفع العام من الخدمة وليس الحصول على الدخل. مع العلم أن مبلغ الرسم الذي يدفعه يجب أن يكون متناسبا مع الخدمة المقدمة وهذا يكون ضمن قوانين وإجراءات خاصة بالرسم. ومن هذه القوانين التزام السلطات التشريعية بعدم وضع سعر أعلى من سعر الخدمة وتكاليفها. وعدم اختلاف سعر الرسم باختلاف المركز المالي للفرد. وتطبيق الرسم يكون على الشخص المستفيد من الخدمة.

2.3.7 الفرق بين الرسوم والإيرادات الأخرى

تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة، وهي مبلغ نقدي يدفعه الفرد مقابل حصوله على منفعة عامة ويجب التمييز بينه وبين أنواع الإيرادات الأخرى. وسوف يتم التمييز بين أوجه الاختلاف والتشابه بين الرسوم والإيرادات الأخرى.

1. الرسوم والغرامة

تعرف الغرامة بالمبلغ المالي الذي تفرضه الدولة على الأفراد عند مخالفتهم للقوانين مثل مخالفة السير والبناء (العامري والحلو، 2020)

جدول رقم (1): أوجه الاختلاف بين الرسوم والغرامة

من حيث	الرسوم	الغرامة
أوجه الاختلاف	تدفع للحصول على الخدمة	تدفع نتيجة مخالفة القوانين
	تدفع نتيجة رغبة الفرد بالحصول على خدمة بإراداته	تدفع بشكل جبري
	تعود بالنفع المباشر على الفرد	لا تعود بالنفع المباشر على الفرد (عقاب)

(من إعداد الدراسة)

2. الرسوم والضريبة

تعرف الضريبة بالمبلغ المالي (فريضة) الذي يدفعه الفرد بشكل نهائي وإجباري للدولة، ومساهمته في الأعباء والتكاليف دون أن يحقق أي منفعة خاصة به مقابل دفعه. (عمارة، 2015)

جدول رقم (16): أوجه الشبه والاختلاف بين الضريبة والرسوم

الرسوم	الضريبة	من حيث
	مبلغ مالي يدفع الفرد للدولة أو إحدى الهيئات المحلية	أوجه الشبه
	يفرض بشكل قانوني وبعد الحصول على الموافقة من المجلس التشريعي	
تدفع مقابل الحصول على خدمة ذات نفع عام	تدفع دون مقابل مباشر	أوجه الاختلاف
تدفع بشكل اختياري إلا إذا كان منفعة خاصة	تدفع بشكل إجباري	
من الممكن استرجاعه أو جزءا منه	الضريبة تدفع بشكل نهائي لا تسترجع	
تعتبر الديون المتأخرة ديون عادية	تعتبر الديون المتأخرة ديون للخرينة	

(من إعداد الدراسة)

3. الرسوم والأتاوه

الأتاوه مبلغ نقدي يدفعه أصحاب العقارات التي ارتفعت قيمة عقاراتهم لتنفيذهم مشروع معين. وتدفع بشكل جبري ومنها شق الطرق أو توصيل المياه. وغالبا تتناسب المنفعة مع ما يدفع مقابل العقار (صدقي، المالية العامة ، 1990)

أوجه الشبه والاختلاف بين الأتاوه والرسوم: (العامري و الحلو، 2020)

أوجه الشبه

كلاهما تدفع بشكل إلزامي وتدفع بشكل نقدي مقابل الحصول على المنفعة الخاصة.

أوجه الاختلاف

1. الأتاوه تدفع بشكل إجباري من قبل مالك العقار، أما الرسوم تدفع بشكل اختياري.

2. الأتاوه تدفع مقابل خدمة عامة قامت بها الدولة، أما فيما يخص الرسوم تدفع مقابل تقديم خدمة خاصة بالدولة.

3. الأتاوه تدفع لمرة واحدة فقط على العكس من الرسوم يتكرر الدفع كلما طلب الفرد الحصول على الخدمة.

4. الرسوم والثلثن العام

يعرف الثلثن العام المبلغ المالي الذي يدفعه الفرد من أجل حصوله على سلعة أو خدمة تنتجها مشاريع الدولة الاقتصادية، كالمشاريع التجارية أو صناعية عامة.

أوجه الشبه بين الرسم والثلثن العام: (الجنابي، 1970)

1. تتشابه قواعد التقدير بشكل كبير فكل منهما قد يكون مساويا تكاليف الخدمة المقدمة أو أكبر أو أقل.

2. يدفع كل منهما من أجل الحصول على نفع خاص يتمثل بالخدمة المقدمة أو الحصول على سلعة من منتجات الدولة.

3. الدوافع التي دعت الدولة إلى فرض الرسم هي ذاتها الدوافع التي دعتها لتحديد الثلثن العام، ويتضمن كل منهما ضريبة مستترة.

• **أوجه الاختلاف بين الرسم والثلثن العام: (شباط، 2009)**

1. تفرض الرسوم بناء على القوانين أو القرارات الإدارية التي تصدر عن السلطة التنفيذية، في حين يحدد الثلثن العام على ضوء قوانين العرض والطلب وفي ظل سوق المنافسة والاحتكار.

2. للرسم طبيعة وخصائص تجعل قيمته واحدة لا تتغير بالنسبة للفئة الاجتماعية التي تستفيد منه، بينما تكون طبيعة الثلثن العام تعاقدية فيتغير مقدار منفعته تبعا للظروف الاقتصادية.

3. الثمن العام يدفع بشكل اختياري ولا تتمتع الدولة بمقاضاة الفرد أمام المحاكم بحق امتياز على أموال الفرد المدين.

4. تتزايد أهمية الثمن العام نتيجة لانتشار استخدامه نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

5. الثمن العام يدفع مقابل الحصول على خدمة أو سلعة، في حين أن الرسم يدفع كمقابل للخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد الذي يقترن بتحقيق المنفعة العامة للمجتمع.

2.4 طرق تقدير الرسوم

يجب على الدولة مراعاة العديد من القواعد عند تقدير الرسوم والتي يجب الالتزام بها وتتمثل بثلاث قواعد وهي: (الآنصاري، 2017)

1. أن يكون مبلغ الرسم أكبر من نفقة الخدمة المقابلة له:

يدفع الفرد أكثر من قيمة الخدمة المؤدية له، وتتنطبق هذه القاعدة في رسوم تسجيل الأراضي والتوثيق وبالتالي فإن زيادة قيمة الرسوم تكمن في ضوء السياسة المالية التي تحكم تقدير قيمتها والهدف منها.

2. مراعاة التناسب بين نفقة الخدمة المقدمة والرسم المقابل للخدمة

الهدف من المرافق العامة هو تقديم الخدمات اللازمة للأفراد وليس تحقيق الربح، أي أن الهدف ليس ربحي، وبالتالي لا يوجد ما يستوجب أن يكون المقابل للخدمة والمتمثل هنا بالرسم أكبر من نفقة الخدمة أي لا يتحتم أن تزيد إيرادات هذه المرافق لنشاطها على نفقاتها.

3. أن يكون مبلغ الرسم أقل من نفقة الخدمة المقابلة له

من الضروري معرفة أن هذه القاعدة ليس مطلقة فهي ترتبط ببعض أنواع الخدمات كالتعليم الجامعي والخدمات الصحية، ويعود ذلك إلى أن طبيعة هذه الخدمات بالإضافة إلى النفع الخاص منها فإن هناك نفع عام يعود على المجتمع ككل، والهدف أيضا من تقليل مبلغ الرسوم يكون

تشجيع الأفراد على طلب الخدمة لضرورتها من جهة ولنفعها من جهة أخرى، أما في بعض الأحيان فيكون طلب الخدمة إلزامياً على المواطنين وهناك عقوبات لمن لا يطلبها، وذلك لتسجيل المواليد في السجلات المدنية.

2.5 آلية فرض الرسوم

حسب (البرغوثي، 2005) فإن آلية احتساب الرسوم تكون كما يلي:

* النص على أساس فرض الرسوم في متن القانون والإحالة إلى تشريع ثانوي لتحديدها: بأن يكون ذلك بتحديد أساس الرسم وموضوعه في متن القانون دون تحديد مبلغه، ويحال تحديد المبلغ إلى لائحة تصدر بمقتضى القانون من جهة مختصة ومحددة في القانون.

• النص على أساس فرض الرسوم وتحديدها على متن القانون: حيث يتم تحديد مبلغ الرسم مقابل الموضوع الخاضع للرسم، وبالتالي يترتب على هذه الآلية التزام السلطة التنفيذية بما يحدده نص القانون، وفي حالة تم فرض رسوم أعلى من ذلك فإنه يعد مخالفة قانونية.

• النص على أساس فرض الرسوم وسقفها الأقصى في متن القانون والإحالة في تحديدها إلى تشريع ثانوي: بحيث يضع القانون أساس فرض الرسوم مع تحديد سقف معين إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، مثلاً أن لا يتجاوز الحد الأقصى ضعف الرسوم القائمة أصلاً.

2.6 الهيئات المحلية الفلسطينية

لقد خضعت فلسطين بحدودها للعديد من القوى الأجنبية والاستعمارية التي كان هدفها السيطرة الكاملة على فلسطين ومع توالي الاستعمار على فلسطين منذ أكثر من (150) عام فعانت البلديات والمجالس القروية التي كانت مسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية من مخلفات الاستعمار الذي ابتدأ من العهد العثماني لحقه الانتداب البريطاني والإدارة المصرية في غزة والحكم الأردني في الضفة الغربية والاحتلال الإسرائيلي حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 ومع تطور الحكم المحلي الفلسطيني عبر مراحل تاريخية متتالية. (الهموز، 2008)

2.7 الإطار التنظيمي والتشريعي للهيئات المحلية في فلسطين

بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية واستلامها الحكم في بعض مناطق الضفة الغربية و قطاع غزة كان لابد من إلغاء بعض القوانين الاستعمارية وإنشاء وتحديث قوانين تتلاءم مع الوضع الفلسطيني و السيادة الفلسطينية حيث جرت الانتخابات الأولى في فلسطين عام (1996) و شرع قانون الهيئات المحلية رقم (1) في عام (1997) .

فقد عرف القانون الفلسطيني الهيئة المحلية حسب المادة رقم (1) لسنة (1997)، بأنها " وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين وأن مجلس الهيئة المحلية هو الذي يشمل مجلس البلدية أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشكل وفقاً لأحكام هذا القانون، ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين "

وتعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون حسب المادة (3) لسنة (1997).

كما أن القانون الفلسطيني حدد اختصاص الهيئات المحلية ومواردها المالية ودورها في إعداد الخطط وتنفيذها وعلاقتها بالسلطة المركزية، وحدد القانون وجه الرقابة على الأنشطة المختلفة في ذلك، حيث نص القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة (2003) من المادة رقم (83) على " تنظيم البلاد بقانون في وحدات إدارية محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لكل وحدة منها مجلس منتخب انتخاباً مباشراً على الوجه المبين في القانون".

إن قانون الهيئات المحلية الفلسطيني صدر بتاريخ (1997/10/12)، ويحمل رقم (1) يعتبر هذا القانون الإطار القانوني المنظم للهيئات المحلية ينظم علاقة الهيئات المحلية ببعضها ببعض وعلاقتها بوزارة الحكم المحلي.

إن المادة (15) من قانون الهيئات المحلية تحتوي على (27) وظيفة و صلاحية وسلطة تناط بالهيئة المحلية ضمن حدود منطقة الهيئة، نذكر منها: تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب أو أي استعمالات أخرى وتعيين لوازمها كالعدادات وتنظيم توزيعها وتحديد سعرها .

1. تخطيط البلدة وفتح شوارعها وتعديلها وتعيين عرضها واشتقاقاته أو إنشاء الأرصفة وتنظيمها وترقيم بناياتها .
2. تزويد السكان بالكهرباء وتحديد أسعارها وبدلات الاشتراكات بما لا يتجاوز الحد الأعلى المحدد من الوزارة
3. جمع النفايات والفضلات من الشوارع وأمام المنازل ونقلها وإتلافها.
4. مراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وترميمها وتغيير أشكالها وإنشاء الملاجئ ومنح رخص لإجراء هذه الأعمال وتحديد موقع البناية ونسبة مساحتها وضمان توفير الشروط الصحية.
5. اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة.
6. تنظيم الأسواق العامة وإنشاؤها وتحديد أنواع البضائع التي تباع فيها.
7. تنظيم الحرف والصناعات وتعيين أماكن خاصة لكل صنف ومراقبة الأعمال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة العامة .
8. إقرار مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي وملاك الموظفين قبل إرسالها للوزارة من أجل المصادقة عليها.

والجدير بالذكر أن قانون الهيئات المحلية رقم (15) لسنة (1997) أقر إنشاء مجلس خدمات مشترك وهو عبارة عن الهيئات المحلية المتقاربة جغرافيا وذلك بعد إصدار قرار من الوزير، ويكمن دور مجلس الخدمات المشترك حسب القانون:

- تحديد عدد الأعضاء الممثلين في المجلس المشترك من كل هيئة.
- إدارة وتشغيل المشاريع المشتركة بين الهيئات المحلية.
- جمع الضرائب والرسوم والعوائد والأجور على المشاريع المشتركة التي يقوم بها المجلس المشترك وتحديد تحصيلها على ألا تتعدى الضرائب والرسوم المعمول بها.

كما نص القانون على ماهية إيرادات الهيئة المحلية حسب المادة (22) لسنة (1997) ومنها:

1. الحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئة المحلية.
2. الضرائب والرسوم والأموال المفروضة أو المتأتية بمقتضى القانون.
3. التبرعات والهبات والمساعدات التي يوافق عليها المجلس.

الأسس التشريعية للرسوم في فلسطين

صدر منذ عام (1994-2004) في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من التشريعات الدستورية والتشريعات العادية والثانوية، التي شكلت المنظومة القانونية والدستورية التي تحكم الرسوم، ووضعت المبادئ الدستورية والقانونية التي تبين كيفية تنفيذ هذه القوانين والتشريعات، ويأتي على رأسها القانون الأساسي بتعديلاته، حيث نصت هذه القوانين والتشريعات على فرض الرسوم أو الإعفاء منها وتحديدها وكيفية تحصيلها، كما أن الرسوم شكلت نسبة كبيرة من مجموع الإيرادات العامة بوجه عام. (البرغوثي، 2005)

وتعتبر الرسوم أحد الموارد المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك ظاهراً من خلال الموازنة العامة السنوية التي تتضمن بنوداً حول الرسوم.

فقد أقرت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من التشريعات التي تناولت موضوع الرسوم في مختلف المجالات، وقد أوضحت ذلك في المادة (88) من القانون الأساسي المعدل لسنة (2003): "فرض الضرائب العامة والرسوم وتعديلها أو إلغائها، لا يكون إلا بقانون، ولا يعف أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة في القانون ". وأن المادة رقم (91) من القانون الأساسي المعدل لسنة (2003) أوضحت ما هي الرسوم وهي كما يلي :

" يؤدي إلى الخزينة العامة جميع ما يقبض من الإيرادات بما فيها الضرائب والرسوم والقروض والمنح، وكل الأرباح والعوائد التي تعود على السلطة الوطنية الفلسطينية من إدارة أملاكها أو نشاطها، ولا يجوز تخصيص أي جزء من أموال الخزينة العامة أو الإنفاق منها لأي غرض، مهما كان نوعه، إلا وفق ما يقرره القانون".

2.8 دور الهيئات المحلية في التنمية الاقتصادية

يُعد موضوع نظام الحكم المحلي من الموضوعات التي حظيت باهتمام واسع ومتنامي في العقود الأخيرة لدى معظم دول العالم وأخذت بتطبيق هذا النظام، وإن كان بمستويات مختلفة، فضلا عن أنّ نظام الحكم المحلي لم يكن وليد اللحظة بل عرفت فكرته المجتمعات البشرية منذ القدم وإن لم يكن بصورته الحالية وأثبت جدارته عبر العصور، ولكن لم يشهد ذلك الاهتمام به أكثر مما يناله من الاهتمام في الوقت الحاضر. وإذا كانت هناك من دول قد أخذت بتطبيق نظام الحكم المحلي قديما كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فإن الكثير من الدول ولا سيما النامية أخذت بتبنيه مؤخرا، منها نتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وتأثيرات العولمة التي شهدتها الساحة العالمية.

لقد شكل خضوع الأراضي الفلسطينية لإدارات أجنبية و احتلال بشكل متعاقب حائلا موضوعيا أمام نشوء و تمايز تجربة إدارة لا مركزية ، ما جعل هيئات الحكم المحلي من بلديات و مجالس محلية فيها تقتصر لنموذج واضح يرتبط بفلسفة الإدارة اللامركزية و مزاياها، ودورها التنموي و الاقتصادي ، فقد عملت السلطات الأجنبية الحاكمة على جعل هذه الهيئات تعمل على خدمة وتحقق أهداف السلطات الأجنبية الحاكمة وليس لخدمة المواطنين ، ولهذا كان هدف السلطات المتعاقبة على فلسطين هو عدم تطور الهيئات المحلية ، حتى لا تكون مؤسسات رسمية مستقلة في أهدافها و نشاطها و نطاق تمثيلها. (شتية و الحباس، 2018)

و عرف (أبو سمرة، 2006) التنمية: "بأنها حصيلة تفاعلات اقتصادية وإدارية متداخلة ومعقدة ومستمرة، كما أن التنمية الاقتصادية هي استخدام كافة الموارد البشرية وتنميتها وتحقيق كافة متطلباتها واستخدامها الاستخدام الأمثل".

أما دور الهيئات المحلية فقد انحصر بشكل أساسي كما تم توضيحه في القانون الأساسي والمعدل حسب المادة (1) لسنة (1997) والمواد (3 ، 15 ، 22) لنفس السنة، وهو تنظيم البناء والأسواق والنقل وبعض المرافق العامة، والهيئات المحلية في فلسطين في بعض الأحيان قد لا تتمتع

بصلاحيات فعلية في الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة، وهناك تداخل في الصلاحيات مابين الحكم المحلي والمحافظات وتقييد الهيئات المحلية بعلاقتها بوزارة الحكم المحلي. (تقرير التنمية البشرية، 2004)

2.9 آليات وطرق تحديد الرسوم في فلسطين

تعددت التشريعات الصادرة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية ، فقد حدد مبلغ الرسم بنص القانون ذاته مثل قانون المرور رقم (5) لسنة (2000)، بعضها حدد الرسم بموجب تشريعات قانونية مثل قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة (1999)، بشأن رسوم فحص و تحليل و دمج المعادن الثمينة و التراخيص المتعلقة بها ، وبعضها حدد الرسم بموجب مراسيم رئاسية مثل المرسوم الرئاسي رقم (4) لسنة (1998) ، والمتعلق برخص حفر آبار المياه الفلسطينية ، وبعضها حدد بموجب أنظمة صادرة عن هيئات الحكم المحلي مثل نظام رسوم الملاهي في بلدية جباليا لسنة (1999). (عبد الرحمن، 2005)

بموجب بعض التشريعات الفلسطينية تم فرض بعض الرسوم لاعتبارات أخرى، ففوضت بعض الرسوم لاعتبارات تنظيمية كما هو الحال بالنسبة للرسوم المقررة بموجب القوانين القضائية والتعليمية، أو لاعتبارات اقتصادية ومالية كما هو الحال بالنسبة للرسوم المفروضة بموجب قوانين المصارف وتنظيم الصرافة والاتصالات والمواصلات، أو لاعتبارات دعم الهيئات المحلية بتخصيص نسبة % من الرسوم التي تستوفي بموجب قوانين النقل على الطرق لصالح الهيئات المحلية، أو لاعتبارات جزائية كما جاء في المادة (100) من قانون الاتصالات .(البرغوثي، 2005).

طرق تحصيل الرسوم وإعفاء المكلفين منها

لقد نصت المادة رقم (27) لسنة (1997) من قانون الهيئة المحلية كيفية تحصيل الرسوم في الهيئات المحلية:

1. حجز الأموال المنقولة وبيعها: إذا لم يدفع المبلغ خلال المدة المحددة في الفقرة (2) من هذه المادة يقرر الرئيس حجز وبيع ما يكفي لتسديد المبلغ من أموال المكلف المنقولة ويصدر إلى أحد جباه الهيئة المحلية مذكرة موقعة منه ومختومة بختم الهيئة المحلية يأمره فيها بتنفيذ ذلك.
2. يعتبر الشخص مكلفاً بالضريبة أو الرسم اعتباراً من بدء السنة المالية التي تلي تملكه أو تصرفه في العقار إن كان مالكاً أو متصرفاً فيه أو أشغاله إياه إن كان مستأجراً.
3. يبلغ المكلف الإنذار بتسليمه إياه بالذات فإذا لم يعثر عليه أو رفض التبليغ يعتبر التبليغ واقعاً إذا بلغ الإنذار إلى مكان إقامته الأخير المعروف أو أرسل بالبريد المسجل إلى عنوانه الأخير المعروف.
4. إذا استحق مبلغ للهيئة المحلية بمقتضى أحكام القانون ولم يدفع خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استحقاقه يبلغ الرئيس المكلف إنذاراً تحريراً يبين فيه نوع المبلغ ومقداره والمدة التي استحق عنها ووجوب دفعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ.
5. يحق لكل مكلف الاعتراض على صحة التكاليف أن يرفع بذلك دعوى لدى المحكمة المختصة خلال المدة المعينة في الفقرة (2) من هذه المادة شريطة أن يدفع المبلغ المطلوب منه أو يقدم تأمينات بشأنه ترضى عنها المحكمة ريثما يفصل في دعواه إلا إذا كانت قد أجلت رسوم المحاكمة بسبب فقره.
6. أ- على الجابي عند استلامه المذكرة المبينة في الفقرة السابقة أن يأخذ أحد أفراد الشرطة إذا رأى لزوماً لهذا ويدخل محل عمل المكلف أو أرضه ويحجز من أمواله المنقولة ما يراه كافياً لتسديد المبلغ المطلوب مع نفقات الحجز.

ب- يحتفظ المجلس بالأموال المحجوزة مدة عشرة أيام وعند انتهاء هذه المدة تباع الأموال بالمزاد العلني إلا إذا دفع المكلف المبلغ والنفقات المذكورة.

7. الإمهال:

يجوز للرئيس بناء على سبب معقول أبدي إليه أن يمدد الاحتفاظ بالأموال المحجوزة. ب. يجوز بيع المال المحجوز أو بعضه قبل انقضاء المدة المذكورة في البند (أ) إذا كان مما يرجح تلفه أو هبوط قيمته إما برضاء المكلف أو بأمر الرئيس.

8. تستثنى الأموال التالية من الحجز أو المصادرة أو البيع:

أ- اللباس الرسمي لموظفي الحكومة..

ب- أواني الطبخ الضرورية للمكلف ولأسرته.

ج- الكتب والأدوات والآلات والأوعية والأمتعة اللازمة لمهنة المكلف أو لحرفته أو لتجارته على ألا يتجاوز مجموع قيمتها خمسة أضعاف قيمة الدين.

د- المؤونة اللازمة للمكلف وأسرته مدة ثلاثة أشهر، ومقدار البذور الذي يكفي لبذر الأرض التي اعتاد زراعتها، إذا كان مزارعاً.

هـ- الأثواب والحلل والأدوات والآلات الكنسية التي تستعمل خلال إقامته الصلاة.

و- علف للحيوانين المستثنيين من الحجز يكفيهما مدة ثلاثة أشهر.

ز- لألبسة والأسيرة والفرش الضرورية للمكلف وأسرته.

ح- حيوانان اثنان من الحيوانات التالية يختارهما المكلف إذا كان مزارعاً جمالاً أو أبقاراً أو بغالاً أو حميراً أو خيلاً أو أغناماً أو ماعزاً.

ط- الحصة المستحقة للحكومة من الحاصلات سواء أكانت محصودة أو مقطوفة أم لم تكن.

ي- حق النفقة في المستقبل.

ك- حق الخدمة الشخصية.

ل- حق المطالبة بالتعويضات.

م- أموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة.

ن- البوالة والشيكات وسندات الأمر، إلا إذا كانت قد أجري عليها الأخطار بسبب عدم تأديتها أو أعلن إفلاس حاملها، أو أصبحت في أي حال غير قابلة للانتقال فيمكن حجزها.

س- الأبنية العائدة للبلديات والهيئات المحلية والأوقاف المخصصة لأداء أعمالها وكذلك الأبنية العائدة للمستشفيات المنشأة للمنافع العامة.

9. إذا وقع الحجز على أية أشياء بموجب هذه المادة يجوز لأي شخص لحقه حيف من جراء ذلك أن يرفع دعوى على المجلس يطالب بها برد الأشياء المحجوزة أو قيمتها أو فك الحجز عنها مع المطالبة بالعتل أو الضرر أو بدون ذلك.

10. التحصيل عن طريق دائرة الإجراء: يجوز للرئيس تحصيل الأموال المستحقة للهيئة المحلية بواسطة دائرة الإجراء بالطريقة التي يحصل بها الديون العادية المحكوم بها نهائياً بدلاً من تحصيلها بمقتضى هذه المادة إذا رأى ذلك أضمن لمصلحة الهيئة المحلية.

11. استيفاء ما تجبیه السلطة التنفيذية: لا تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب أو الرسوم التي نص عليها هذا القانون أو أي قانون أو تشريع آخر التي تتولى السلطة التنفيذية استيفائها أو جبايتها لمنفعة الهيئات المحلية.

12. حجز الرواتب إذا كان المكلف موظفاً أو مستخدماً له راتب أو أجر ثابت يمكن استيفاء المبلغ المستحق عليه ربع راتب ذلك الموظف أو الأجر فيجب على الرئيس أن يعمل على استيفاء المبلغ بهذه الطريقة قبل الإقدام على الإجراءات المنصوص عليها في الفقرات الرابعة والخامسة من هذه المادة.

13. يجري تحصيل الإيرادات من قبل مجلس الهيئة المحلية أو من قبل السلطة التنفيذية أو بواسطة متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين تبعاً لأحكام القانون.

والإعفاء من الرسوم كفرضها له مبرراته ومسوغاته، ويأتي لأهداف تضعها الدولة بسلطتها التشريعية والتنفيذية، فقد نص القانون الأساسي حسب المادة (88) لسنة (2003) المعدل (فرض الضرائب العامة والرسوم وتعديلها أو إلغائها، لا يكون إلى قانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة في القانون).

وقد هدف المشرع الفلسطيني من وراء نص الإعفاء من الرسوم الى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعلمي تحقيقاً للعدالة والإنصاف، و نص في كثير من الأحيان على الإعفاء من خلال القوانين وبعض التشريعات الثانوية، مثل قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة (1999)، وقانون سلطة النقد رقم (2) لسنة (1997)، وقرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة (1999) بشأن رسوم فحص وتحاليل ودمغ المعادن الثمينة والتراخيص المتعلقة بها.

والإعفاء عن الرسوم قد يكون كلياً حسب المادة (4) لسنة (2001) من قانون رسوم القنصلية، تعفى من الرسوم المنصوص عليها الوثائق الخاصة بأبناء الشهداء والحالات الاجتماعية، وقد يكون الإعفاء من الرسوم شاملاً ويتضح ذلك من خلال نص المادة رقم (3) لسنة (1997) من قانون سلطة النقد (تعفى سلطة النقد من كافة الضرائب والرسوم الحكومية بما فيها رسوم طوابع الواردات)

وبالرجوع إلى المادة (28) لسنة (1997) الخاص بالهيئات المحلية والتي نصت على:

1. يجوز لمجلس الهيئة المحلية بمصادقة الوزير أن يخفض مقدار العوائد أو الرسوم المفروضة على أي شخص أو أن تشطب بسبب فقره إذا تبين له أن ذلك أقرب إلى تحقيق العدالة والإنصاف.

2. يجوز لمجلس الهيئة المحلية وبمصادقة الوزير وضع حوافز أو غرامات للمكلفين.

2.10 الرسوم في موازنة الهيئات المحلية

الموازنة

عرفا (جعفر و عبد القادر، 2017) الموازنة: " بأنها الخطة المالية المستقبلية التي تعمل على برمجة الأنشطة المختلفة، والمتوقعة للهيئة المحلية خلال سنة مالية قادمة، تقوم على فكرة تقدير إيرادات الهيئة المحلية ونفقاتها والعمل على التوازن بينهما".

وعرفها (الحو، 2008) " بأنها بيان تقديري لإيرادات الدولة و نفقاتها عن مدة مستقبلية تحدد عادة بسنة مالية".

كما عرفها (حمود، 1989) " أنها عمل تشريعي إداري يحتوي على تقديرات للنفقات و الإيرادات لسنة قادمة و يصادق عليها من قبل السلطة التشريعية".

وعرف (شنية و الحباس، 2018) الموازنة" هي المبالغ التي ترصد للقيام بالنشاطات و المشاريع المختلفة خلال فترة زمنية محددة".

أما الدراسة فيرى أن الموازنة: خطة توضح إيرادات و نفقات الدولة وتكون تقديرية وعن فترة زمنية مستقبلية وغالبا ما تكون ما سنة.

قواعد إعداد الموازنات

1. قاعدة وحدة الموازنة: تسهل هذه القاعدة معرفة حجم الإيرادات و النفقات و معرفة الفائض أو العجز بسهولة ويسر. فهي تتضمن وثيقة واحدة لموازنة الإيرادات و النفقات كافة و لجميع الدوائر و الأنشطة مما يسهل
2. قاعدة سنوية الموازنة: ويقصد بها إعداد التقديرات المتعلقة بإيرادات الهيئة المحلية و نفقات المشاريع و البرامج و الخدمات التي تتبناها لمدة سنة.
3. قاعدة عدم التخصيص (العمومية): و تقوم هذه القاعدة على فكرة أن إيرادات الهيئة المحلية بغض النظر عن مصادرها و بغض النظر عن الجهات الإدارية التي تتولى تحصيلها، تورد إلى

حساب الخزينة العامة وتستخدم هذه الحصيلة للإنفاق منها على برامج ومشاريع الهيئة المختلفة دون أن يخصص إيراد معين للصرف على أوجه محددة أو مرافق معينة، كأن تخصص رسوم ترخيص السيارات لصيانة الطرق مثلاً.

4. قاعدة شمول الموازنة: تتضمن هذه القاعدة حول ما تتضمنه وما تستثنيه الموازنة، و تحتوي وثيقة الموازنة على جميع الإيرادات والنفقات العامة دون إجراء أي تقاص بينهما، على أن تخضع جميع إيرادات الهيئة ونفقاتها للإجراءات نفسها وأن تدخل ضمن مراحل الموازنة المختلفة.

خصائص الموازنة

تعتبر الموازنة بياناتها بيانات تقديرية وغالباً تتعلق بالسنة المالية القادمة، وتعد الموازنة بناء على أهداف البيئة المحلية. ومن الضروري معرفته أنها تعبر بالقيم المالية عن أنشطتها المختلفة في الهيئة المحلية بالإضافة إلى توزيع المصادر المالية على الخدمات الأكثر أهمية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006)

أنواع الموازنات وأهميتها

1- الموازنة التعاقدية

وهي إعادة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة المركزية، وهذا يعني أن تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع خاص وعام) بهدف الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب بشرط أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف المخطط لها.

مميزات موازنة الموازنة التعاقدية (رزق، 2010)

1. عملت على إعادة صياغة طرق إعداد الموازنة العامة بشكل ساعد على ربط الموازنة بالخطط التنموية الخماسية للدولة.

2. تقديم حلول جذرية للعديد من المشاكل التي كانت تواجه الإدارات الحكومية.

3. تنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية بكفاءة واقتصادية وفعالية.

4. أدت إلى توصيل المخرجات المتوخاه إلى المواطنين وترشيد الإنفاق العام.

2- موازنة الاعتماد والبنود

تعتبر هذه الموازنة أكثر أنواع الموازنات استعمالا وأكثرها انتشارا، وتمثل المرحلة الأولى من المراحل الرئيسية التي مرت بها الموازنة العامة في تطورها، . تقوم بنية الموازنة التقليدية على أساس أن النفقات العامة تصنف تصنيفا "إداريا" أي أن النفقات العامة توزع على الدوائر التي تدخل موازنتها في الموازنة العامة على شكل اعتمادات أو مخصصات سنوية، ثم يجري تصنيف هذه المبالغ السنوية التي تخصص لكل وحدة إدارية تصنيفا "نوعيا" حسب الغرض من النفقة، والتي تسمى بنود الإنفاق أو مواد الإنفاق ولما كانت الأغراض أو المشتريات متشابهة لدى كافة الدوائر فإن بنود الإرفاق تكون أيضا متشابهة مثل الرواتب والأجور، وأثمان اللوازم، وعلاوات الانتقال والسفر. وتتميز بتركيز الرقابة على جباية الأموال العامة وإنفاقها، من حيث: تقييد صلاحيات الإنفاق، وتركيز الاهتمام على ما تشتريه الوحدات الحكومية من سلع وخدمات.

مميزات موازنة البنود

تمتاز موازنة البنود بأن نماذجها وتعليماتها بوضوحها وأنها تساعد على جمع البيانات، الرقابة الدقيقة عند الصرف من الأموال العامة، مرونة الإعداد عند تقدير الاحتياجات لكل دائرة وتمتاز بسهولة إجراء الدراسات والمقارنات بين إيرادات السنة السابقة ونفقاتها. علما بأن هذا النوع من الموازنات هي الطريقة التقليدية المتبعة في إعداد الموازنات في الهيئات المحلية. (وزارة الحكم المحلي ، 2019)

3- موازنة البرامج والأداء

هي خطة توضح الأهداف المحددة للوحدات معبرا عنها في شكل برامج مشروعات محددة ، و طبقا للبرنامج يتم تبويب الموازنة حسب الوظائف الأساسية للوحدات ثم يتم تحديد البرامج المدرجة

تحت كل وظيفة و ثم يتم تبويب طبقا لطبيعة النفقة (عبد الكريم، 2016) مع العلم أن السلطة الوطنية الفلسطينية تستخدم موازنة البرامج و الأداء في إعداد الموازنة الخاصة بها وذلك في عام (2013) بعدما كانت تستخدم موازنة الاعتماد و البنود.

وهناك عوامل ساعدت على انتشار موازنة البرامج والأداء ثلاث عوامل رئيسية تمثلت بـ حجم النفقات العامة في الموازنة ومن هنا رأى المفكرين بضرورة الربط بين الخطط الإستراتيجية والموازنات العامة، ازدياد أهمية التحليل الاقتصادي وظهور الرغبة في إدخال أساليب علمية حديثة في اتخاذ القرارات وإهمال موازنة الأداء لعنصر التخطيط .

مميزات موازنة البرامج والأداء:

1. التركيز على المخرجات (الخدمات) بدلا من التركيز على المدخلات (الموارد المالية والبشرية).
2. رفع مستوى الجودة المتعلقة ببيانات الأداء المتاحة للهيئة والمسؤولين في وزارة الحكم المحلي بما يساعد ذلك في التخطيط الاستراتيجي وتوزيع الموارد والرقابة على العمليات. ربط النتائج المتوقعة برسالة وأهداف الهيئة.
3. المساعدة على توفير البيانات التي تحدد طبيعة وماهية المخرجات وتكلفتها المالية وربطها بالمنافع (الآثار التي تسعى إليها الهيئة، وبالتالي تكون قرارات توزيع الموارد مدعومة بالبيانات اللازمة).
4. المساعدة على تقوية وتعزيز مبادئ الإدارة المالية في قطاع الحكم المحلي وبالتالي تطوير كيفية توزيع الموارد المالية المتاحة وإدارتها وتحسين أداء الخدمات الحكومية المقدمة.
5. بيان ماذا تم من أعمال أو خدمات خلال السنة المالية السابقة وتكلفة كل برنامج أو مشروع.
6. سن مبدأ المساءلة والمسؤولية حيث تحدد المسؤول عن أداء الأعمال.

4- موازنة التخطيط و البرمجة

تعرف موازنة التخطيط و البرمجة بأنها تقدير مفصل للنفقات مبني على تحديد الأهداف و حصر شامل لبرامج تحقيقها وتحديد أوجه النشاط التي يتضمنها كل برنامج بشكل دقيق بعد إجازة النفقات من السلطة التشريعية.

نظرا للعيوب المرتبطة بتنفيذ موازنة البرامج والأداء ظهر أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة، للتمكن من الجمع بين جوانب الموازنة العامة المختلفة والتي تتمثل في تقديم الأولوية لتحديد الأهداف المراد تحقيقها والاهتمام الأكبر في مرحلة تحديد الأهداف والموازنة بينهما وبين الإمكانيات المتاحة، فالموازنة خطة عمل على مستوى الحكومي ككل يليها ترجمة الأهداف إلى برامج عمل بديلة أو ولتحقيق أكبر عائد بأقل التكاليف وتعتبر الموازنة أداة رقابة و متابعة حيث يتم ترجمة البرامج الى موازنات دورية تحقق من خلالها الموازنة بين الاحتياجات و الإمكانيات.

مميزات موازنة التخطيط و البرمجة : (أحمد و كمال، 2019)

1. اعتمادها على التخطيط طويل الأجل.
2. ترتيب أولويات الأهداف من واقع احتياجات المجتمع التي تعبر عنها القيادة السياسية والسلطة التشريعية .
3. التحديد الواضح للأهداف فهي مبنية على النهج الموضوعي و إجراء موازنة بين هذه الأهداف والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف ذات الأولوية الأعلى.
4. تصميم وسائل تحقيق الأهداف من أموال و طاقات بشرية .
5. استخدام منهج النظم من اجل رفع كفاءة التخطيط على اعتبار إن الجهاز الحكومي وحدة واحدة.

الأسس المحاسبية المتبعة في إعداد الموازنات

1- أساس الاستحقاق

يتم تسجيل المعاملات المالية المتعلقة بالإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات في الحسابات خلال الفترة التي تحدث فيها بغض النظر عن الوقت الفعلي الذي تم فيه استلام أو دفع النقد فبموجب أساس الاستحقاق المحاسبي . تكون الإيرادات خلال الفترة التي تم تحقيقها بها، وتدون النفقات في الفترة التي تحدث فيها، حتى لو لم يتم استلام أو دفع النقد بشكل فعلي. يعمل أساسا لاستحقاق فقط في حالة تطبيق نظام القيد المزدوج حيث يجب أن يكون هناك جانبان لكل تعامل مالي، الأول دائن والآخر مدين بمبالغ متساوية من أجل المحافظة على وضع متوازن. وحيث انه يجب تدوين المعاملات المالية عند تحقيق الإيرادات أو حدوث النفقات بصرف النظر عن الاستلام أو الدفع الفعلي للنقد، فانه يجب استحداث حسابات أخرى مثل الذمم المدينة، الذمم الدائنة من أجل المحافظة على الوضع المتوازن. تصنف هذه الحسابات عادة كموجودات أو مطلوبات (وزارة الحكم المحلي ، 2019)

2- الأساس النقدي

يتم الاعتراف بالعمليات و الأحداث المالية خلال الفترة المحاسبية التي حدثت فيها التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة ، و منه يتم الاعتراف بالإيرادات في الفترة المحاسبية التي تم الحصول على النقود فيها بغض النظر عما إذا قامت المنشأة بتقديم الخدمة أو السلعة خلال فترة التحصيل أم لا، وكذلك بالنسبة للمصروفات يتم تسجيلها عند دفع مقابلها نقدا بغض النظر عما إذا كانت مستحقة أو مقدمة. إن الأساس النقدي أبسط من أساس الاستحقاق بيد أن الحقيقة تؤكد أن هذا الأساس ينتج دائما قوائم مالية مضللة من ناحية تقييم كفاءة النشاط لتشغيلي ففي ظل هذا الأساس لا يتم احتساب الإيرادات المحققة آجلة الدفع ، مع العلم أن الأساس النقدي هو المتبع في الكثير من الوحدات الحكومية (الشباني، 2014).

3- أساس الالتزام

ويسمى بالأساس النقدي المعدل أو أساس الاستحقاق المعدل، ووفقاً لهذا الأساس تتحقق الإيرادات عند قبض الأموال، كما تثبت النفقات المتعلقة بموازنة السنة الحالية سواء تم دفعها أو لم تدفع في السنة المالية، لذلك نجد أن مفهوم الإيرادات ضمن هذا الأساس تعامل بالطريقة نفسها التي تعامل بها الإيرادات في الأساس النقدي، بينما يتم تدوير مبالغ النفقات المرتبطة بها، التي لم تصرف خلال السنة المالية المعينة إلى السنة المالية التالية حتى يتم الصرف عند إنجاز العمل أو الخدمة أو استلام اللوازم. وتأتي أهمية هذا الأساس محاسبياً من كونه يؤمن تثبيت التزامات الوحدة المحاسبية دفترياً (الصائغ، 1998)

منهجية إعداد الموازنة:

قبل معرفة منهجية إعداد الموازنة من المهم معرفة طرق إعدادها وأنواعها، تتبع الهيئات أسلوب المشاركة في إعداد الموازنة والذي بموجبه تشارك كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنة، خاصة وأن عملية التخطيط تمتد بطبيعتها لكافة أنشطة الهيئة، ووفق هذا الأسلوب يعتبر إعداد الموازنة عملية تعاونية تشترك فيها جميع المستويات من إدارات وأقسام ومراكز مسؤولية، حيث يقوم كل منها بالمشاركة في رسم خطته وسياساته التفصيلية وفي ترجمة تلك الخطط والسياسات إلى معايير كمية ونوعية ويمكن وصف هذا المدخل بأنه عملية ثنائية الاتجاه، حيث يتمثل الاتجاه الأول في تدفق الأهداف والاستراتيجيات من المستوى الإداري الأعلى إلى الأدنى، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في تدفق الموازنات التي تم إعدادها من المستوى الإداري الأدنى إلى الأعلى وفي هذا الصدد يوجد منهجين لإعداد الموازنة.

منهج الأساس الصفري: تعتمد هذه المنهجية على نسيان الموازنات السابقة والبدء بتحضير الموازنة الجديدة وفقاً للأهداف والنشاطات المخطط لها في السنة (الفترة المالية) القادمة، وهذا النوع يستدعي تبرير الموارد المطلوبة كافة من قبل كل دائرة، قسم، مشروع... الخ. وهذا المنهج هو الذي يتبع في إعداد الموازنات للمشاريع الممولة بمنح.

منهج التزايد: يركز هذا المنهج على الموازنة الفعلية للسنة السابقة مع السماح بزيادة حد معين للاعتبارات التضخم الاقتصادي (ارتفاع الأسعار أو انخفاض قيمة العملة) والتغيرات المتوقعة على برامج ومشروعات الهيئة. وتتميز هذه الموازنة بسهولة تحضيرها وتطبيقها تبعاً للخبرة المكتسبة من السنة الماضية.

الإطار القانوني المالي لعمل الهيئات المحلية

تعتبر إدارة الهيئات المحلية أسلوب إداري يقسم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة الواحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها، على أن تستقل هذه الهيئات بمواردها المالية الذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقة يحددها القانون. (صلاح، 2010)

نصت المادة (85) من القانون الأساسي المعدل العام 2003 على تنظيم البلاد بقانون في وحدات إدارية محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويكون لكل وحدة منها مجلس منتخب انتخاباً مباشراً" على الوجه المثبت في القانون.

بالإضافة للقانون الأساسي يشكل قانون الهيئات المحلية الفلسطينية الصادر عام 1997 الإطار القانوني المنظم لعمل الهيئات المحلية في فلسطين، حيث يعمل هذا القانون على تنظيم علاقة الهيئات المحلية بوزارة الحكم المحلي، وعلاقة الهيئات مع بعضها البعض.

ويطلب هذا الإطار القانوني استحداث مجموعة من الأنظمة التي تنظم عمل الهيئات المحلية، ومنح صلاحية وضع هذه الأنظمة إلى وزير الحكم المحلي والى الهيئات بموجب مادة رقم (2) ومادة رقم (15) فقرة (ب) بالرغم من أن القانون الأساسي قد أوكل عملية إصدار الأنظمة بشكل عام لمجلس الوزراء.

وقد اشتمل قانون الهيئات المحلية في مواده (20، 22، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 34) على مرجعيات قانونية تضبط الأداء المالي، وقامت وزارة الحكم المحلي بإصدار " النظام المالي للهيئات عملاً بما ورد في المادة(33)من نفس القانون".

آليات إعداد الموازنة للهيئة المحلية: (شنتية و الحباس، 2018)

1. تقوم اللجنة المالية لإعداد الموازنة بالاتصال والتواصل مع ذوي الاختصاصات المختلفة لجمع المعلومات لإعداد الموازنة.
 2. من خلال قسم المحاسبة تقوم الدائرة المالية بالتعاون مع جميع الأقسام في الهيئة المحلية، وهي المسؤولة عن تصميم وتجميع الخطة.
 3. يجب مراعاة أن تكون الموازنة العادية والتطويرية مبنية على أساس الاستحقاق المعدل في تحقيق الإيرادات والنفقات.
 4. يجب مراعاة التغييرات التي قد تطرأ على تكلفة المشاريع المستمرة لأكثر من سنة وكذلك النفقات وحسابها.
 5. عملية مراقبة وتقويم الموازنات تركز على التأكد من أن النفقات لا تتجاوز المسموح به، ومراقبة ومقارنة الإيرادات المقدرة والمتوقعة بالإيرادات المحققة والمحصلة فعلياً.
 6. تقوم الدائرة المالية بمتابعة تطبيق بنود الموازنة ومراقبتها وتسجيل العمليات المحاسبية للإيرادات والنفقات الخاصة بها.
 7. مصادقة رئيس وأعضاء الهيئة المحلية.
 8. مصادقة وزير الحكم المحلي على الموازنة.
- في نهاية العام 2007 تم اعتماد شجرة حسابات مرمزة ونماذج خاصة لتوحيد عمل الموازنات في الهيئات، وقد قامت الوزارة بعدة مشاريع لتطوير إعداد الموازنات وأدلة السياسات والإجراءات المالية وأيضاً شجرة الحسابات وتطبيقها في الهيئات المحلية بعد أن حصلت على الموافقات القانونية عليها. (وزارة الحكم المحلي ، 2019)

موازنات الهيئات المحلية: (وزارة الحكم المحلي ، 2019)

الموازنة التشغيلية (الإيرادات والمصاريف العامة)

وهي الموازنة الخاصة بتقدير إيرادات ونفقات الخدمات ذات الطبيعة غير التجارية التي تقدمها الهيئة للمواطنين وتشمل الحسابات التقديرية لكافة النشاطات العامة التي تؤديها الهيئة، ومنها الصحة، والأشغال العامة، والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، والتعليم والأمن. يجب على الهيئات المحلية إعداد هذه الموازنات كل حسب الأساس المحاسبي المستخدم لديها. وتتضمن الإيرادات: (إيرادات ضريبية ، إيرادات غير ضريبية، إيرادات ذات طبيعة غير تجارية أخرى، إيرادات من استثمارات وإيجارات ، وإيرادات مقيدة الاستخدام، إيرادات غير مقيدة الاستخدام، وإيرادات موازنة النفايات الصلبة).

الموازنات ذات الطبيعة التجارية

وهي الموازنة الخاصة بتقدير إيرادات ونفقات الخدمات التجارية التي تقدمها الهيئة للمواطنين وتتضمن الحسابات التقديرية لكافة النشاطات التجارية التي تؤديها الهيئة كالماء والمجاري والكهرباء وأسواق الخضار والسمك والمسالخ، ... الخ. ويجب على الهيئات المحلية إعداد هذه الموازنات كل حسب الأساس المحاسبي المستخدم لديها. وتتضمن الإيرادات إيرادات موازنة الكهرباء، إيرادات موازنة المياه والصرف الصحي، إيرادات موازنة المسلخ البلدي إيرادات موازنة سوق الخضار والفواكه، إيرادات موازنة الدينوميتير، إيرادات محطة معالجة وتكرير المياه، إيرادات موازنة سوق السمك والطيور والحيوانات، إيرادات خدمات المركز الثقافي، إيرادات موازنة مواقف السيارات.

الموازنات الائتمانية

هي تلك الموازنات المستخدمة في تسجيل الموجودات التي تلعب فيها الهيئة دور الأمين أو المشرف بالنيابة عن الآخرين وبالتالي لا يمكن استخدامها لدعم أنشطة الهيئة ومن الأمثلة عليها صناديق التقاعد ، وصناديق الأمانة، وصناديق الأمانة الاستثمارية، وصناديق الأمانة ذات الأغراض الخاصة وضريبة المعارف.

الأسس والقواعد اللازمة التي يجب مراعاتها عند إعداد الموازنة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
2006)

1. الحصول على تأييد ودعم المستويات الإدارية ودعمها في الهيئة المحلية من أعلى مستوى إداري وهو المسؤول عن اعتماد الموازنة وإعطاء الإذن بتنفيذها، إلى أدنى مستوى إداري يساهم في تنفيذ الأنشطة وفقا للموازنة.
2. ملائمة الموازنة لأهداف الهيئة المحلية: يجب أن تبنى الموازنة على أساس أهداف الهيئة المحلية والتي يجب أن تكون محددة بوضوح وقابلة للتنفيذ والتطبيق في حدود الهيئة المحلية والبيئة المحيطة بها.
3. ملائمة الموازنة للهيكل التنظيمي للهيئة المحلية: يجب تحديد الهيكل التنظيمي لكل هيئة محلية وإقراره من قبل المجلس (البلدية، المجلس القروي)، حتى تتلاءم وتصنيفات جداول الموازنة لذلك الهيكل الذي تم إقراره.

2.11 الإيرادات (الرسوم) في موازنة الهيئات المحلية

أولاً: الرسوم في الموازنة العامة (التشغيلية):-

- تختلف طرق تقدير الإيرادات " الرسوم " في الموازنات التشغيلية وفقا لاختلاف مصادرها، حيث تقسم مصادر الدخل في الهيئات المحلية إلى ثلاث أقسام:
1. الإيرادات المحلية وتشمل الأموال المحصلة من الضرائب والتراخيص والرسوم.
 2. المنح الحكومية وهي التحويلات من الحكومة المركزية لمواجهة التكاليف المتكررة والتكاليف التنموية لتقديم الخدمات من قبل الهيئات، هذه المنح إما لأغراض عامة (غير المشروطة) أو لأغراض محددة (المشروطة).
 3. المنح من المنظمات غير الحكومية والدول المانحة بعض الجهات المانحة تدعم نشاط معين أو مشاريع تنموية معينة في الهيئات.

وتصنف الإيرادات إلى ما يلي: -

1. الإيرادات من الضرائب: تفرض رسوم ضريبة الأملاك كاستحقاق سنوي على أملاك المواطنين من قبل الدولة، حيث تجبي هذه الرسوم لصالح الهيئات عن طريق الدائرة المالية في وزارة المالية، والتي تقوم على أساس استيفاء ما نسبته من قيمة تخمين العقار، وتردها إلى الهيئة بعد خصم جزء من إجمالي المبلغ المستوفي. ويتم تقدير هذا الإيراد بناءً " على المعطيات المتوفرة من وزارة المالية بالإضافة إلى معدلات السنوات السابقة من هذه الضرائب.
2. الإيرادات غير الضريبية: يتم تحصيل رسوم الرخص والإجازات من الأفراد أو منشآت قطاع الأعمال مقابل منحهم حقوق امتياز أو الترخيص لهم بمباشرة أعمال لمدة معينة. ويمكن التنبؤ بها عن طريق التنبؤ بعدد الرخص أو التصاريح المتوقع منحها أو تجديدها في السنة المقبلة. مثل الرسوم التي تفرض كوسيلة لتنظيم أداء الخدمة وضمانا لجدية طلبها وليس من أجل تحصيل الإيرادات.
3. الإيرادات المقيدة وغير المقيدة: هناك عدة أنواع لهذه الإيرادات منها:
 - أ - الهبات: قد تكون على شكل نقد أو أي أصول أخرى وقد تكون مقيدة الاستخدام حيث تخصص للحصول على أجهزة وغيرها أو تكون غير مقيدة الاستخدام حيث تستخدم في تمويل العمليات الجارية ويتم الاعتماد على السنوات السابقة في عملية تقدير هذا البند وبالرجوع إلى الاتفاقيات الخاصة مع المانحين.
 - ب - المخصصات الممنوحة: وهي المبالغ التي تدفعها الحكومة إلى الهيئات وفق لمعايير محددة للتخصيص ويتم الاعتماد على السنوات السابقة في عملية تقدير هذا البند وبالرجوع إلى الاتفاقيات الخاصة مع الدولة.
4. الإيرادات والرسوم مقابل الخدمات: هذه الإيرادات هي التي تتولد من الخدمات والأنشطة التي تقوم بها الهيئة مثل: رسوم نقل ودفن الموتى، ورسوم فتح وتعبيد الشوارع، ورسوم عوائد تنظيم خاصة، ورسوم مواقف السيارات، ورسوم المكتبات... الخ. ويتم الاعتماد على السنوات السابقة في عملية تقدير هذه البنود.

5. رسوم النفايات ونقلها وترحيلها وصيانة حاويات النفايات وتفريغها.

6. الإيرادات ذات الطبيعة غير تجارية مثل: الغرامات والمصادرات وتفرض الغرامات نتيجة مخالفة شروط تعاقدية أو مخالفة النظام أو الإهمال وأهمها غرامات مواقف رخص البناء وهي الرسوم المفروضة على الأبنية التي لا تتوفر فيها مواقف للسيارات، والتي يتم ترخيصها فوق أبنية قائمة مسبقاً. أما المصادرات فهي الأشياء التي تتم مصادرتها لما تسببه من تلفيات وخسائر ويتم الاعتماد على السنوات السابقة في عملية تقدير هذه البنود.

7. الإيرادات من الاستثمارات والإيجارات: تشمل هذه الإيرادات كل الإيرادات غير المتكررة أو غير العادية مثل المبيعات من الأصول الثابتة المستعملة والأرصدة التي تحول من الأموال التي توقف نشاطها إلى أموال أخرى والإيجارات المحصلة الغير موجودة في بنود الموازنة.... الخ.

الرسوم في الموازنات ذات الطبيعة التجارية

تتمثل الإيرادات "الرسوم" في ما يلي: موازنة الكهرباء، موازنة المياه والصرف الصحي، موازنة المسلخ البلدي، موازنة سوق الخضار والفواكه، موازنة الدينوميتر، موازنة الحدائق، موازنة محطة معالجة وتكرير المياه، موازنة سوق السمك والطيور والحيوانات، موازنة خدمات المركز الثقافي، موازنة مواقف السيارات، موازنة خدمات موازنات أنشطة تجارية أخرى، موازنة النفايات الصلبة و الخاصة بمجالس الخدمات المشتركة.

2.12 الدراسات السابقة:

1. دراسة النافعي (2016) بعنوان: "تقييم الأداء المالي لدوائر بلديات بابل وكربلاء (بحث تطبيقي

مقارن)" هدفت الى تقييم الأداء المالي لبلديات محافظتي كربلاء وبابل في العراق ووضع نموذج لتقييم الأداء المالي، كانت أداة الدراسة عبارة عن دراسة مكتبية واتبعت المنهج الكمي للدراسة حيث استخدمت الدراسة ان التحليل المالي الأفقي والعمودي لتقييم الموارد المالية للبلديات محل البحث. أشارت الدراسة الى الرسوم الخدمية بما أسمته الإيراد الخاص، وقد أوضحت الدراسة أن هنالك ضعف في هذا البند نتيجة عدم استيفاء كامل الديون من السكان للبلديات

موضع الدراسة وقد شملت عينه الدراسة المؤسسات البلدية في محافظتي بابل وكربلاء والبالغ عددها (21) مؤسسة بلدية وقد توصلت الدراسة الى أن دوائر البلديات ليس لها معايير تقييم أداء كمية خاصة وعدم وجود نماذج خاصة في دوائر البلديات لتقييم أدائها المالي، واقترح الدراسة على البلديات بتقييم البيانات المالية الواردة في القوائم المالية بهدف تقييم الأداء المالي لها واعتمادها كمعلومات لاتخاذ القرارات المالية .

2. دراسة رزام(2017) بعنوان " دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية (تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحلية)" جاءت أساسا بهدف إبراز دور الجباية في تمويل موازنات الجماعات المحلية وتغطية نفقاتها، وذلك للنهوض بمستوى الوحدات المحلية وتحقيق التنمية المحلية، ويهدف توضيح مدى مساهمة الجباية في تغطية نفقات الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية، واستخدمت الدراسة "دراسة الحالة" كأداة للبحث، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. ناقشت الدراسة أثر الجباية على تنمية الجماعات المحلية، حيث عنت بمصطلح الجماعات المحلية البلدية أو الولاية، وهي أشكال الهيئات المحلية في الجزائر، وقد خلصت الدراسة الى أن الجباية تساهم بشكل كبير في تمويل موازنات الجماعات المحلية من خلال الرسوم والضرائب، والتي بدورها تساهم في تعزيز التنمية المحلية من خلال استغلالها في المشاريع التنموية المحلية.

3. دراسة صيد و نورالدين (2017) بعنوان : " فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر" كان الغرض منها دراسة الجوانب المتعلقة بالتشريع البيئي الضريبي في الجزائر والمقر عام 1992. وفحص ما إذا كانت قيمة الرسوم والضرائب البيئية تعبر عن القيمة الحقيقية للضرر البيئي. اعتمدت الدراسة المكتبية كأداة بحثية والمنهج الوصفي التحليلي كطريقة لتنفيذ الدراسة. وكانت النتائج تشير الى أن التشريع الضريبي البيئي لم ينجح في تحقيق الأهداف التي اقر من أجلها وذلك بسبب عجزه عن التعبير عن قيمة الأضرار البيئية الحقيقية وضياع الدلالة الردعية أو التحفيزية للرسوم البيئية. وخلصت الدراسة الى أن النظام الضريبي البيئي في الجزائر غير فعال ولا يخدم العملية التنموية رغم وجود الإرادة السياسية.

4. دراسة محارمه (2019) بعنوان : " الهيئات المحلية الفلسطينية في الأرض المحتلة 1967 ومعضلاتها في ظل الاستعمار الاستيطاني، المستقبل العربي " تناول الدراسة فيها الهيئات المحلية الفلسطينية منذ عام 1967، حيث يقدم وصفا مستفيضا لواقع هذه الهيئات منذ ذلك الوقت الى الوقت الراهن، ويعمد الى تحليل واقعا من عدة أوجه، وقد كان الوجه الاقتصادي أهمها، ويشير تعبير «الهيئات المحلية» في هذه الدراسة إلى البلديات والمجالس القروية الموجودة في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي يبلغ عددها قرابة 417 مجلس قروي وبلدية. استخدم محارمة الدراسة المكتبية كأداة بحثية. واعتمدت دراسته المنهج الوصفي لبحث طبيعة التبعية الاقتصادية على سياق محدد تمت معانيته من خلال تحليل ودراسة الأدبيات التي ناقشت دور ومكانة الهيئات المحلية الفلسطينية، فضلا عن تحليل المشاريع التي نفذتها هذه الهيئات من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية . وقد خلصت الدراسة بأن الهيئات المحلية منذ اتفاق أوسلو لم تسهم في تحقيق التنمية بل كرست التبعية لنظام الاستعمار الاستيطاني، وذلك يعد استمراراً لشكل التبعية السياسية والاقتصادية التي طبقتها المستعمر الاستيطاني Settler Colonialists منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وذلك بهدف السيطرة على الأرض أولاً وأخيراً. تطرح هذه الدراسة التبعية الاقتصادية كمدخل لفهم ملامح معضلة الهيئات المحلية الفلسطينية، وتحديد تأثير المشاريع التنموية الاقتصادية على الفلسطينيين الذين يسكنون في الأرض المحتلة عام 1967، ومن بينها مشاريع : الطرق، والكهرباء، والرقابة الصحية والزراعية، والصرف الصحي، والمياه، والمخصصة من أجل تحقيق التنمية. استهدفت الدراسة المشاريع التي نفذتها الهيئات المحلية والمخصصة لتحقيق التنمية الاقتصادية بهدف تخفيف البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي. جرى اختيار العينة بناء على مسح لجميع المشاريع التي نفذها صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، المخصصة لتحقيق التنمية الاقتصادية فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 2009؛ وهو العام الذي أطلقت فيه الهيئات المحلية مشروع التنمية الاقتصادية.

5. دراسة العيفة و دريد (2020) بعنوان: " دور الشراكة المجتمعية في تمويل التنمية المحلية المستدامة" هدفت الى فحص دور الشراكة المجتمعية المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث يعتقد الدراسة ان أن التنمية لا تأسس إلا بمشاركة شاملة لكل أفراد المجتمع، وقد اعتمدت الدراسة على البحث المكتبي كأداة للدراسة والمنهج الوصفي الاستنباطي كطريقة لتنفيذها. وتوصلت الدراسة الى ضرورة وجود شراكة فعلية مادية وبشرية بين المجتمع والهيئة المحلية من اجل تحقيق التنمية، ضمن مخطط استراتيجي واضح المعالم وفي إطار هيكلية البرامج والمشاريع التنموية التي تخدم هذا الهدف، واستنتجت الدراسة أن الطاقات المادية المجتمعية تشكل وسيلة هامة لتنمية محلية مستدامة.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة تشاتفيلد و الحوزة (Tchafeild and Al-Huza, 2007)، بعنوان: " قدرات تقديم الخدمات للحكومة الإلكترونية: تحليل للبلدان العربية في إفريقيا والشرق الأوسط" تناولت الخدمات الإلكترونية ورقمنة الحكومات العربية، وبالتالي تطرقت الى موضوع الرسوم الخدمية وسبل تحصيلها وحساباتها، حيث أظهرت الدراسة فروقات كبيرة بطرق تحصيل الرسوم ومقدارها ومن ثم أثرها على استدامة الخدمات. كانت أداة الدراسة عبارة عن المقابلات المعمقة وتحليل المواقع الإلكترونية الحكومية الوطنية اتبعت الدراسة المنهجي النوعي لتحليل مراحل تطوير الحكومة العربية. يتضمن ذلك مقابلات خبراء للبوابة الحكومية أو المواقع الإلكترونية الوطنية لتحديد خدمات الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر تركز على المستخدم. قامت خبيران بشكل مستقل ببحث وتجميع قائمة بوابات الحكومة الإلكترونية العربية أو المواقع الإلكترونية ذات الصلة في حالة عدم وجود بوابات لنقطة دخول واحدة. لغرض تحليل الموقع والموقع الإلكتروني وقد شملت العينة ما مجموعه 20 بوابة عربية أو موقعًا إلكترونيًا بشكل مستقل للمواقع الإلكترونية الموجودة في الدول العربية الستة عشر التي تم تحليلها في هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة الى نتائج من أهمها فقد تم تصنيف البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات بناءً على تقدمها في تطوير الحكومة الإلكترونية.

2. دراسة جلوشينكو كوزالينا (Glushenku and Kozaleena,2019)، بعنوان: "اتجاهات

تطوير الضرائب المحلية في نظام الميزانيات المحلية في أوكرانيا" هدفت الى ضمان الأداء الفعال للمهام من قبل السلطات ، وخلق بيئة للحصول على خدمات نوعية من قبل المواطنين كوسيلة الى إدخال وتوسيع نظام الضرائب المحلية في أوكرانيا. وقد كانت الدراسة المكتبية هي أداة الدراسة وكانت المنهجية البحثية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت الدراسة بتحليل الأدبيات والبيانات المتاحة حول الضرائب ونظام الميزانيات المحلية في أوكرانيا. وكانت أهم النتائج التي توصلنا إليها: إن الميزانيات المحلية تلعب دوراً مهماً في نظام الموازنة العامة للدولة، لأنها تشكل الأساس المالي لضمان أنشطة السلطات المحلية. كذلك فإن نظام الضرائب والرسوم المحلية يشكل التنظيم القانوني لإجراءات تحديد الضرائب، الذي يميز الثقافة الاقتصادية لعمل المناطق. تم تعيين الضرائب (الرسوم) المحلية لتجديد الميزانيات المحلية ويتم إنفاقها ضمن التشريع لتمويل المواقع الاجتماعية الثقافية المحلية، وبرامج الحماية الاجتماعية، وهيئات الحكم الذاتي المحلية. واستنتجت الدراسة أن إمكانية التأكيد على أن فعالية نظام الحكم المحلي ترتبط ارتباطاً مباشراً بضمان الأداء الفعال للوظائف من قبل السلطات، وتهيئة الظروف للمواطنين لتلقي خدمات عالية الجودة، وإدخال وتوسيع نظام الضرائب المحلي. كما تقترح الدراسة تطوير نظام الضرائب المحلية من خلال تغيير آليات إدارتها (خلق ظروف متساوية لدافعي الضرائب المنتظمين من المجموعتين الأولى والثانية لمؤشر الحجم الهامشي لدخل رواد الأعمال الأفراد عن طريق زيادة أسعار المستهلك). يمكن ضمان نمو عائدات الضرائب المحلية من خلال تركيب أجهزة الصراف الآلي، وحساب قطع الأراضي ومراقبة الاتفاقيات ذات الصلة، وإلغاء تحديد قاعدة الخدمات السياحية وتغييرها. يجب تحسين سياسة الميزانية التي تهدف إلى مراعاة مصالح الدولة وهيئات الحكومة الذاتية المحلية والكيانات القانونية ودافعي الضرائب، ويجب توسيع قائمة الضرائب التي تحددها الحكومات المحلية، والضرائب المحلية الجديدة (الرسوم)، ولا سيما الإضاءة الكهربائية ورسوم تنظيف الموقع.

2.13 التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

تشابهت الدراسات السابقة جميعها مع الدراسة الحالية من حيث الهدف وهو دراسة العوامل المؤثرة على تمويل الموازنات والتمويل بشكل عام مثل دراسة العيفة و دريد (2020) بعنوان: " دور الشراكة المجتمعية في تمويل التنمية المحلية المستدامة، ودراسة إبراهيم ووهيب (2018) بعنوان: " دور السياسة الضريبية في تمويل التنمية الاجتماعية المستدامة في العراق للمدة (2014-2016)"، ودراسة صيد و نورالدين (2017) بعنوان: " فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر ، ودراسة محارمه (2019) بعنوان: " الهيئات المحلية الفلسطينية في الأرض المحتلة 1967 ومعضلاتها في ظل الاستعمار الاستيطاني، المستقبل العربي، ودراسة رزام (2017) دراسة بعنوان " دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية (تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحلية) "، ودراسة النافعي (2016) بعنوان: "تقييم الأداء المالي لدوائر بلديات بابل وكربلاء(بحث تطبيقي مقارنة)".

كذلك الحال بالنسبة للدراسات الأجنبية والتي بحثت في أساليب الدعم المقدمة مثل دراسة ريشتر وآخرون (Reithcher , et all.2020) ، بعنوان: "تطوير نهج جديد لتحليل و تقييم كفاءة تكلفة إدارة النفايات في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة " ، ودراسة كويشانهو وآخرون (Koishnhu et all, 2020)، بعنوان نموذج تقييم رضا الجمهور عن شفافية ميزانية الحكومة المحلية: حالة من الصين" ، ودراسة كل من جلوشينكو وكوزالينا (Glushenku and Kozaleena,2019)، بعنوان: "اتجاهات تطوير الضرائب المحلية في نظام الميزانيات المحلية في أوكرانيا" ، ودراسة جونز و كمفورت (Johns and Komfort, 2019)، بعنوان: "التسويق في تخطيط السلطة المحلية، ودراسة تشاتفيلد و الحوزة (Tchafeild and Al-Huza, 2007)، " قدرات تقديم الخدمات للحكومة الإلكترونية: تحليل للبلدان العربية في إفريقيا والشرق الأوسط.

وتتفق الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة العربية والأجنبية في الهدف وهي العوامل المساهمة في الهيئات والمؤسسات ولكنها تختلف معها في البيئة التي أجريت فيها عدا دراسة

محارمه (2019)، حيث سيتم إجراء هذه الدراسة في البيئة الفلسطينية وعلى الهيئات المحلية وفي المنهج المستخدم وهو المنهج الارتباطي . بينما استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي الاستنباطي مثل دراسة العيفة و دريد(2020)، و المنهج التحليلي والاستنباطي في دراسة إبراهيم ووهيب (2018)، والدراسة المكتبية في دراسة صيد و نورالدين (2017) ودراسة كل من جلوشينكو كوزالينا (Glushenku and Kozaleena,2019)، والمنهج الوصفي في دراسة محارمه (2019)، و دراسة الحالة في دراسة رزام(2017)، و التحليل المالي الأفقي والعمودي في دراسة النافعي، و الوصفي التحليلي كما في دراسة من جابر والرياحي(2014) ودراسة جونز و كمفورت (Johns and Komfort, 2019)، و الأسئلة الميدانية كما في دراسة إسماعيل (2005)، وتحليل البيانات في ريشتر وآخرون(Reithcher , et all.2020)، والمنهج الكمي كما في كويشانهو وآخرون (Koishnhu et all, 2020)، وتحليل المقابلات في دراسة تشاتفيلد والحوزة (Tchafeild and Al-Huza, 2007).

وستستفيد هذه الدراسة من الدراسات السابقة في عدة جوانب منها الاستفادة من الأدبيات، ووضع العديد من التوصيات . أما بالنسبة لموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فتعتبر حسب علم الدراسة من أول الدراسات في هذا المجال والتي ستغطي فجوة بحثية تمتد لعام 2021.

الفصل الثالث
الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1 منهج الدراسة

ستقوم الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لإجراء هذه الدراسة على النحو التالي:

1. المنهج الوصفي : وذلك عن طريق جمع البيانات من مصادرها الثانوية كالكتب والمجالات

والدراسات السابقة والأبحاث وذلك لصياغة الإطار النظري للدراسة ولإلقاء الضوء على متغيرات الدراسة بشكل واف.

• **المنهج التحليلي:** وذلك عن طريق تحليل البيانات الكمية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي .STATA

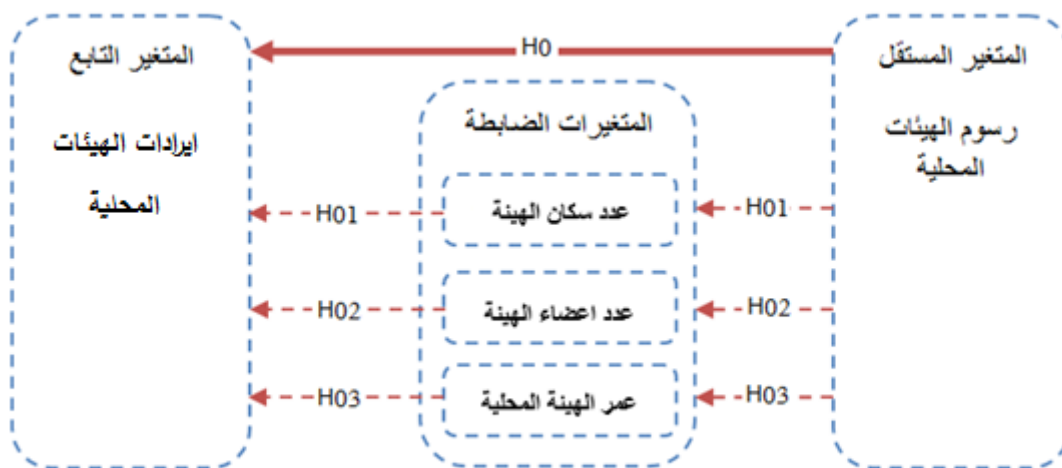
3.2 الحدود المكانية والزمانية للدراسة

الحدود المكانية: محافظة طولكرم.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة في سنة 2021.

3.3 نموذج الدراسة ومتغيراتها

يبين الشكل رقم (1) النموذج المستخدم في الدراسة ويظهر فيه المتغيرات والفرضيات على النحو التالي:



شكل رقم 1: أنموذج الدراسة

3.4 أداة الدراسة

قامت الدراسة باستخدام أداة الدراسة (البيانات المالية) شملت البيانات المجمعة موازنات خمس سنوات لكل هيئة محلية وهي موازنة 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020.

3.5 إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.
2. قامت الباحثة بجمع البيانات المالية وهي عبارة عن موازنات خمس سنوات لكل هيئة محلية وهي موازنة 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020.
3. إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج (**STATA**) الإحصائي لتحليل بيانات ونتائج اختبار فرضيات الدراسة.

3.6 المعالجة الإحصائية

تم استخدام عدة أساليب إحصائية مناسبة لتحليل بيانات الدراسة، باستخدام برنامج (Stata) الإحصائي، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية (Mean) القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min)، الانحراف المعياري (Standard Deviation).
2. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient).
3. تحليل الانحدار الهرمي (Multiple Regression Analysis).
4. اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality).
5. اختبار وصف النموذج (Model Specification Test).

الفصل الرابع التحليل الإحصائي

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي

في هذا الفصل تم تحليل البيانات المجمعة من الموازنات العامة للهيئات المحلية في محافظة طولكرم ما بين الأعوام (2016-2020)

4.1 معامل الارتباط Person correlation matrix

جدول رقم (3): معاملات الارتباط بين المتغيرات

5	4	3	2	1	
				0.1176	رسوم الهيئات المحلية
			-0.2813	0.2983	عدد سكان الهيئة
		-0.1828	-0.0039	0.2170	عدد أعضاء الهيئة
	0.1105	-0.1704	-0.0200	0.5041	عمر الهيئة
0.2886	0.5297	-0.1152	0.3281	0.3949	إيرادات الهيئات المحلية

يظهر الجدول رقم (3) أعلاه الارتباط بين المتغيرات هذه الدراسة، ويسمى هذا الاختبار بالاختبار الصفري أو مصفوفة معامل الارتباط الذي يشير الى قوة الارتباط بين العوامل. وتشير العلامة السلبية إلى أن الزيادة بأحد المتغيرات يؤدي لنقصان المتغير المقابل، بينما تشير العلامة الموجبة إلى أن زيادة متغير تؤدي لزيادة المتغير الآخر. لكن في البحث العلمي لا يمكن الاعتماد على هذا الاختبار لتفسير النتائج بشكل كامل حيث أنها مؤشرات أولية قد تتغير في تحليل الانحدار المتعدد. وقامت علماء الإحصاء بتحديد نسبة الارتباط المقبولة بحيث إذا كانت قوة الارتباط تزيد عن 90% يعني ذلك أن المتغيرات لهما ارتباط عالي جدا مما يؤدي لضرورة حذف أحدهما، حيث لا يمكن أن يتم تحليلهما في نفس النموذج الدراسي. ومن خلال الجدول أعلاه تبين أن نموذج هذه الدراسة يخلو من مشاكل الارتباط.

4.2 اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality)

ومن جهة أخرى قامت الدراسة بإجراء اختبار توزيع البيانات (Normality) لفحص ما إذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي وذلك من خلال اختبار Doornik-Hansen وكانت نتيجة الاختبار 22.21%، وتشير نتيجة هذا الاختبار إلا أنه لا يوجد مشاكل توزيع طبيعي في الدراسة، حيث أن النسبة أعلى من 5% فلا يوجد مشاكل ذو تأثير هام وتعتبر هذه النسبة مقبولة.

4.3 اختبار وصف النموذج (Model Specification Test)

وأيضاً قامت الدراسة بإجراء اختبار Pregibon للتأكد من أن النموذج تم وصفه بشكل جيد وخالي من حذف العناصر الهامة. وتشير النتيجة إلى أن النموذج محدد بشكل جيد، ولا يوجد عناصر هامة تمثل العامل التابع تم حذفها. حيث أن نتائج هذا الاختبار التي تظهر في الجدول رقم (4) أدناه تبين أن Hatsq أعلى من 5% ويعني ذلك أن النموذج محدد بشكل جيد.

جدول رقم (4): اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج

	Coef.	Std. Err.	T	P> t
Hat	.4323	.0281	3.17	0.002
Hatsq	.8900	.2173	0.53	0.773
Cons	.1239	.0224	0.22	0.988

5.1.4 اختبار القيم المتطرفة

قامت الدراسة باختبار القيم المتطرفة كما بالجدول رقم (5) أدناه، ومن خلال النتيجة تبين أنه لا يوجد قيم متطرفة ومختلفة بشكل كبير عن باقي البيانات، بالتالي فالنموذج خالي من مشاكل القيم المتشعبة، إحصائياً، يجب أن لا تزيد نسب سكوينز Skewness عن 4 ويجب أن لا تزيد نسب كورتوزيز Kurtosis عن 1 وفي نفس السياق يتبين من خلال الجدول السابق أن نسب سكوينز لم تزيد عن الرقم 4، ونسب كورتوزيز لم تزيد عن 1، وهذا يدل على أن النسب غير متطرفة.

جدول رقم (5): اختبار القيم المتطرفة الـ Skewness والـ Kurtosis

Kurtosis	Skewness	
0.7684	3.665979	عدد سكان الهيئة
0.7283	3.495454	عدد أعضاء الهيئة
0.7181	2.360488	عمر الهيئة
0.7288	2.93475	إيرادات الهيئات المحلية
0.7117	3.612304	رسوم الهيئات المحلية

اختبار فرضيات الدراسة

قامت الدراسة في هذا الجزء باختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد التأكد من دقة البيانات وصحتها وتوزيعها الطبيعي وحساب اقتصاد الظل فكانت نتائج هذه الاختبارات كما هو موضح في الجدول رقم (6):

جدول رقم (6): نتائج اختبار الـ Regression لاسباب الظاهرة

P-Value	β Coefficient	R^2	Adjusted R^2	T-Value	F-Value	
0.001**	0.285	0.928	0.905	7.159	39.196	H0
0.002**	0.3123	0.828	0.819	3.44	91.301	H01
0.001**	0.3014	0.876	0.870	3.55	35.621	H02
0.041*	0.2269	0.896	0.890	2.20	17.256	H03

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 * قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

الفرضية الرئيسية الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم.

من اختبار الفرضية الرئيسية الأولى تبين ان $T\text{-Value} = 7.159$ معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.001 \leq 0.05$ ، وان الـ $F\text{-Value} = 39.196$ ، وان قيمة $Adjusted R^2 = 0.905$ اي

ان المتغيرات السببية الظاهرة التي تم استخدامها في هذه الدراسة تفسر 90.5% من حجم الإيرادات العامة وان الزيادة بقيمة وحدة واحدة في الرسوم تؤدي الى زيادة بنسبة 28.5% في حجم الإيرادات العامة في الهيئات المحلية في فلسطين وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية.

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى عدد سكان الهيئة.

من اختبار الفرضية الفرعية الاولى تبين ان $T\text{-Value} = 2.20$ معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.041 \geq 0.05$ ، وان الـ $F\text{-Value} = 17.256$ ، وان قيمة $Adjusted R^2 = 0.819$ أي ان متغير الرسوم يفسر 81.9% من إيرادات الهيئات المحلية حسب عدد السكان في الهيئة المحلية، وبناء على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على ان هلا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى عدد سكان الهيئة، وان الزيادة بقيمة وحدة واحدة في الرسوم عند الأخذ بعين الاعتبار عدد سكان الهيئة يؤدي الى زيادة بنسبة 31.23% في حجم إيرادات الهيئة المحلية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى لعدد أعضاء الهيئة.

من اختبار الفرضية الفرعية الثانية تبين ان $T\text{-Value} = 3.44$ معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.002 \geq 0.05$ ، وان الـ $F\text{-Value} = 91.301$ ، وان قيمة $Adjusted R^2 = 0.87$ أي ان متغير الرسوم يفسر 87% من إيرادات الهيئات المحلية حسب عدد الأعضاء في الهيئة المحلية، وبناء على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على ان هلا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى لعدد أعضاء الهيئة، وان الزيادة بقيمة وحدة واحدة في الرسوم عند الأخذ بعين الاعتبار عدد أعضاء الهيئة يؤدي الى زيادة بنسبة 30.14% في حجم إيرادات الهيئة المحلية.

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى لعمر الهيئة المحلية

من اختبار الفرضية الفرعية الثالثة تبين ان $T\text{-Value} = 3.55$ معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.001 \geq 0.05$ ، وان الـ $F\text{-Value} = 35.621$ ، وان قيمة $Adjusted R^2 = 0.890$ أي ان متغير الرسوم يفسر 89% من إيرادات الهيئات المحلية حسب عمر الهيئة، وبناء على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على ان هلا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى لعمر الهيئة المحلية، وان الزيادة بقيمة وحدة واحدة في الرسوم عند الأخذ بعين الاعتبار عمر الهيئة المحلية يؤدي الى زيادة بنسبة 22.69% في حجم إيرادات الهيئة المحلية.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج

1. يوجد أثر للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم وان الزيادة في وحدة واحدة في الرسوم ستؤدي الى

زيادة في 28.5% في الايرادات العامة، وتعني هذه النتيجة ان الرسوم تعمل على زيادة

إيرادات البلديات والتي تؤثر بدورها على الموازنة العامة للبلدية مما يمكنها من تمويل المشاريع

التي تفيد المجتمع المحلي في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية.

2. يوجد أثر للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى عدد سكان الهيئة، وان الزيادة بقيمة وحدة

واحدة في الرسوم عند الأخذ بعين الاعتبار عدد سكان الهيئة يؤدي الى زيادة بنسبة

31.23% في حجم إيرادات الهيئة المحلية، وبطبيعة الحال كلما زاد عدد سكان الهيئة

المحلية زاد الخدمات المقدمة للجمهور وبالتالي زادت الرسوم التي يتم جبايتها منه.

3. يوجد أثر للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى لعدد أعضاء الهيئة، وان الزيادة بقيمة وحدة

واحدة في الرسوم عند الأخذ بعين الاعتبار عدد أعضاء الهيئة يؤدي الى زيادة بنسبة

30.14% في حجم إيرادات الهيئة المحلية

4. يوجد أثر للرسوم على إيرادات بلدية طولكرم تعزى لعمر الهيئة المحلية، وان الزيادة بقيمة وحدة

واحدة في الرسوم عند الأخذ بعين الاعتبار عمر الهيئة المحلية يؤدي الى زيادة بنسبة

22.69% في حجم إيرادات الهيئة المحلية.

5. إن الرسوم في الموازنة ذات النشاطات العامة والرخص وغيرها من الايرادات تؤثر بشكل كبير

على إعداد الموازنة الكلية للهيئة المحلية، حيث تعمل الهيئات المحلية على تقدير نسبة الزيادة

في الرخص وخاصة تصديق المعاملات ورخص الأبنية بناء على الموازنات السابقة والزيادة

فيها، وبالتالي فإنه من الطبيعي كلما زاد عدد القاطنين في الهيئة المحلية ستزيد موازنة النشاطات العامة وبالتالي تزيد الموازنة الكلية.

6. بلغ معدل الرسوم المقبوضة في بلدية طولكرم عبر سنوات الدراسة 12244594 شيقل/سنوي.
7. بلغ معدل إيرادات الموازنة العامة في بلدية طولكرم عبر سنوات الدراسة 76496733 شيقل/سنوي.

5.2 التوصيات

بناءً على النتائج السابقة قامت الدراسة باقتراح ما يلي:

1. زيادة الرقابة على عملية تحصيل الرسوم في بلدية طولكرم وخاصة من الرسوم ذات الطبيعة التجارية، ففي بلدية طولكرم لا يوجد قسم خاص بالرقابة الداخلية وإنما يتم الاكتفاء بالرقابة من قبل قسم المحاسبة والرقابة الخارجية من الحكم المحلي..
2. زيادة عدد المفتشين على المحلات التجارية والتأكد من دفعهم للرخص والرسوم التجارية المستحقة عليهم، ففي بلدية طولكرم عدد المفتشين قليل نسبة إلى عدد المحال التجارية ولا يقومون بجولات ميدانية، وتكون عملية الرقابة على الرخص التجارية من خلال خطوط الماء والكهرباء أو في حال أراد صاحب العمل التجاري استخراج براءة ذمة مالية من البلدية.
3. مراجعة وإعادة تقييم طرق وآليات تحديد الرسوم في فلسطين وتحديث الأنظمة والقوانين التي تخصها، فمعظم الرسوم المقررة مقررة بتعرفة قديمة نسبية ولم يتم تحديثها منذ فترة طويلة، فيجب على واضعي السياسات المالية في الحكومة إعادة النظر في هذه الرسوم آخذين بعين الاعتبار الاختلاف في القيمة والتضخم وتكلفة الخدمات في الوقت الراهن.

4. منح الإعفاءات التي تشجع المواطنين على سداد ما يترتب عليهم من رسوم ضمن ضوابط محددة واطر زمنية تخدم مصلحة الهيئة المحلية.
5. الاستمرار في تطوير نظم إدارة الخدمات المحلية الأساسية (مياه، كهرباء، نفايات) وتشجيع الهيئات المحلية المتجاورة على التعاون والعمل المشترك للاستفادة من وفورات الحجم التي تتأتى عن ذلك من خلال تعزيز دور المجالس المشتركة واستكمال إنشاء الشركات/الهيئات الإقليمية العامة ونقل صلاحيات توفير هذه الخدمات من الهيئات المحلية إليها.
6. زيادة إيرادات الهيئات المحلية واستدامتها من خلال إعادة احتساب قيمة الرسوم والغرامات والعوائد التي تجبها وتحسين آليات الجباية وتوسيعها.
7. تقليص مديونية الهيئات المحلية ووضع الآليات العملية لإنهائها ضمن إطار زمني متوافق عليه.
8. تحقيق الاستقرار المالي للهيئات المحلية وتعزيز قدراتهم في تخطيط وإدارة مواردها المالية وزيادة إيراداتها واستدامتها من خلال تحسين آليات الجباية، وضمان انتظام التحويلات المالية وبالذات مخصصاتها من الضرائب والرسوم التي تجبها الحكومة لصالح الهيئات المحلية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم، ياسمين وليد (2018). حمزة فائق وهيب.. دور السياسة الضريبية في تمويل التنمية الاجتماعية المستدامة في العراق للمدة (2014-2016). مجلة دراسات محاسبية ومالية.
- إبراهيم، ياسمين وليد وهيب، حمزة فائق، (2018). دور السياسة الضريبية في تمويل التنمية الاجتماعية المستدامة في العراق للمدة (2014-2016). مجلة دراسات محاسبية ومالية.
- إسماعيل، عبد الكريم ونايف أبو خلف (2005)، " دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وأحداث التنمية السياسية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
- جابر، فراس والرياحي، إياد، (2014). دراسة بعنوان الأنظمة الضريبية في ست دول عربية (دراسة مقارنة).
- الجراوي، علي، (2000) " دور البلديات في فلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 9، المجلد 3، رام الله، فلسطين.
- جودة، عصام، (2015)، " دور تطبيق معياري المشاركة والرؤية الإستراتيجية في تطوير الأداء الإداري للبلديات الكبرى بقطاع غزة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- الخاروف، أمل، (2011)، " تخطيط استغلال الموارد المالية لدى المجالس البلدية في الضفة الغربية في ضوء التغيرات على الساحة الفلسطينية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين .
- خالد، احمد، (2015)، "التطور القانوني للهيئات المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بيرزيت ، رام الله ، فلسطين .
- رزاق، أمال، (2017) دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية، تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحلية.

صبري، صلاح ، (2018)، " الصعوبات التي تواجهها الهيئات المحلية في إعداد الخطط التنموية الإستراتيجية وسبل التغلب عليها بالتطبيق على بلديات محافظات شمال الضفة الغربية"، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين .

صوافطة، نائلة ، (2011)، " مدى جاهزية بلديات أ و ب في الضفة الغربية لإدارة مسؤولية ضربية الأملاك ورخص المهن" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين .

صيد مريم، محرز نورالدين ، (2017). فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر. الواحات، (العدد 2).

العامري، سعود جايد وعقيل حميد الحلو، 2020، مدخل معاصر في علم المالية العامة، (2)

عبد العاطي، صلاح (2010) ، " الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين"، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة .

عمارة، رانيا محمود، (2018) (المالية العامة، الإيرادات العامة).

العنتري، طارق. (2018). " دور ضربية المحروقات في ردف الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الأعوام 2007-2015". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عوض، رامي، (2010)، " معوقات تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في بلديات قطاع غزة"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين .

العيفة، محمد ودريد، حنان، (2020). دور الشراكة المجتمعية في تمويل التنمية المحلية المستدامة. دراسات وأبحاث.

قنداح، محمود، (2012)، " واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتهجين واليات مقترحة لتطويرها "، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة القدس، القدس، فلسطين .

كمونة، حيدر (2006).التطور الحضري عبر التاريخ، مجلة المخطط والتنمية، العدد15

محارمه، إيهاب (2019)، دراسة بعنوان الهيئات المحلية الفلسطينية في الأرض المحتلة (1967) ومعضلاتها في ظل الاستعمار الاستيطاني، المستقبل العربي، العدد481.

النافعي، راسم، (2016) دراسة بعنوان تقييم الأداء المالي لدوائر بلديات بابل وكربلاء بحث تطبيقي مقارنة.

النافعي، راسم، (2016). دراسة بعنوان تقييم الأداء المالي لدوائر بلديات بابل وكربلاء بحث تطبيقي مقارنة.

المراجع الأجنبية:

Akemi T. Chatfield and Omar Alhurra (2007). E-Government Service Delivery Capabilities: An Analysis of Arab Countries in Africa and the Middle East.

Glushchenko, J., & Kozhalina, N., (2020). Development trends of local taxes in the system of local budgets in Ukraine.

Peter Jones and Dolphin Comfort, (2019). Marketing in Local Authority Planning.

Richter, A., Ng, K. T. W., Karimi, N., & Chang, W., (2021). Developing a novel proximity analysis approach for assessment of waste management cost efficiency in low population density regions. Sustainable Cities and Society, 65, 102583.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**The Effect of Fees on Revenues in
the Municipality of Tulkarm**

By

Rawan basim abdallah omar

Supervisors

Dr. Mofeed Thaher

Dr. Muath Asmar

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master in Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies,
An- Najah National University, Nablus, Palestine.**

2021

The Effect of Fees on Revenues in the Municipality of Tulkarm

By

Rawan basim abdallah omar

Supervisors

Dr. Mofeed Thaher

Dr. Muath Asmar

Abstract

This study aimed to identify the impact of fees on the revenues of local authorities in Tulkarm municipality between the years (2016-2020). The data was analyzed using the statistical analysis program (STATA), and the study reached several results, the most important of which was that there is an effect of fees on the revenues of local authorities in Tulkarm Municipality, and that an increase in one unit of fees will lead to an increase of 28.5% in public revenues. Based on the findings, the study suggested the following recommendations: Increasing the oversight of the fee collection process in the local authorities in Tulkarm municipality, increasing the effectiveness of the fee collection process in the local authorities, granting exemptions that encourage citizens to pay their due fees within specific controls and time frames. It serves the interest of the local authority.

Key words: Fees, Local Authorities, Public Revenues